قَرَائِنُ تَرْجِيحِ التَّجْرِيحِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّاقِدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ

(دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ)

إِعْدَادُ:

د. دَخِيلِ بْنِ صَالِحٍ اللُّحَيْدَانِ

الأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ فِي جَامِعَةِ الإِمَامِ

المقدّمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كـــافة شؤون الناس وأحوالهم.

وقد حفظ المولى– جلّ ثناؤه– لهذه الأمة القرآن الكريم الذي تناقلته الأجيال بالتواتر، وحفظ لها سنة نبيها ﷺ بأن يسر لها صحابته الكرام رضوان الله عليهم؛ ومن سار على نهجهم فحفظوها وفهموها وعملوا بها، ونقلوها إلى من بعدهم.

وقد استمرت سلسلة العناية بالسنة وعلوم الشريعة عبر العصور حتى عصرنا هذا، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها، وشاركت أيضاً كثير من الهيئات العلمية، والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية بتوجيه ودعم متواصلين، وعناية مستمرة، من ولاة أمرها– حفظهم الله – حيث اقتفوا أثر مؤسسها، وحامل لواء عقيدتها الملك عبد العزيز –يرحمه الله– والله المسؤول أن يسدد خطاهم، ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصلاح للمسلمين.

وقد عُني الأئمة النقاد بدرء التعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح المعارض للتعديل إلا ببيان وحجة ظاهرة، فقد قال أمير المحدثين أبو عبد الله الإمام البخاري –(ت ٢٥٦هـ): «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[1].

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠.

ولا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث ولذا فإن الناظر والباحث بحاجة كبيرة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء الأئمة في الفصل بين الجرح والتعديل المتعارضين، حتى يتمكن من دراسة الرواة، والخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعتبر.

وهذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، لم تزل مبثوثة متناثرة أثناء كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث، ولم تفرد بدراسة تطبيقية وفق طريقة هؤلاء الأئمة المثلى المستنبطة من تطبيقاتهم العملية الآنفة الذكر.

عنوان البحث: (قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد عند المحدثين، دراسة تطبيقية).

أسباب اختياره: كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع، وبيان أهميته، إضافة إلى الآتي:

١ – منزلة علم الجرح والتعديل الجليلة، ودوره في حفظ السنة النبوية.

٢ – إن قرائن ترجيح الجرح والتعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التأصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد.

٣ – حاجة المكتبة العلمية إلى إفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد، حتى يُستفاد منها في الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية وعموم الدراسات والتحقيقات العلمية المتعلقة بالسنة وعلومها.

٤ – حصول الخلل الظاهر الكبير في الحكم على الرواة المختلف فيهم بسبب عدم العناية بالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترجيح بين الجرح والتعديل المتعارضين.

الدراسات السابقة:

هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال، الذي يُعتبر من أهم

نتائج علم الجرح والتعديل.

وقد عُنيت فيه بقرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد، ونظراً لأهمية الموضوع، وحاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه فقد أفردت – بحمد الله – لقرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي وقرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد والراوي بحوثاً أخرى تُحكم في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

خطة البحث: يتكون البحث، بعد المقدمة السابقة، من التمهيد، ويشتمل على مطلبين: الأول: معنى موجز للتجريح. الثاني: معنى موجز للقرائن.

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وأهليته، وباعثه، ومعرفته بالراوي، وفيه مطالب: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بمنهجه، ومصطلحاته، ومستنده، ومخالفته، وفيه مطالب: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهجه.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمستنده.

المطلب الرابع: القرائن المتعلقة بمخالفته.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه، أو وهم ناقله، وهو في مطلبين: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه. المطلب الثاني: وهم الناقل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

– فهرس المصادر والمراجع. – فهرس الموضوعات.

منهج العمل: سأسير في هذا القسم – إن شاء الله – على المنهج التالي:

١ – أذكر في مبحث: (القرائن المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته) أظهر هذه القرائن دون التفصيل فيها؛ لأن التفصيل في هذا الباب محله الدراسات

المفردة بمناهج الأئمة.

٢- أذكر قرينة الترجيح في ضوء تطبيقات عملية تُؤيدها من صنيع الأئمة النقاد وأوثقها من مصادرها الأصيلة، وقد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها، وأعتني بتعدد التطبيقات عند كل قرينة من أجل الوقوف على كلام عدد من الأئمة المؤيد لها.

٣- أمثّل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رُجح تجريحهم بقرينة، وأتجنب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً إلا عند الحاجة .

٤- أعرف فيها بالراوي بإيجاز فأ قتصر على ما يحتاج إليه من ذكر اسمه، ونسبه ونسبته وكنيته، وما يميزه عن غيره، وأمّا بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح والتعديل والدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل .

٥- أقتصر في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة، دون الإطالة ببيان حال الراوي جرحاً وتعديلاً، ولذا فإن إيراد القرائن المرجحة في ترجمة راوٍ مذكورٍ في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه؛ لأن الحكم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً وتعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها التعارض في جانب من الأقوال المتعارضة في الراوي.

٦- أرقم القرائن والتطبيقات أرقاماً متسلسلة في جميع البحث حتى تسهل الاحالة عليها.

والله تعالى أسأل أن يحفظ ولاة أمـــرنا ويجزيهم خير الجزاء على اهتمامهم الكبير المتواصل بالسنة وعلومها، وعلوم الشريعة الاسلامية.

كما أسأله جل ثناؤه العـــون والســـداد في هذا البحث وجميع أموري وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين، وأن يـــغفر لي ولـــوالدي ولذوي أرحامي ولعموم المسلمين والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

المطلب الأول: معنى موجز للتجريح:

التجريح، لغة: من جَرَح يَجْرَح جَرْحاً وتجريحاً، أي الشتم باللسان، وشق الجلد بالسلاح ونحوه، والكسب والعمل، قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((جرح: أصلان أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد))[١].

وقال أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ): ((جَرَحه: أثرٌ فيه بالسلاح، وجَرَّحه: أكثر ذلك فيه، وجَرَحه بلسانه: شتمه، والاستجْراح النقصان والعيب والفساد، وجَرَح الشئ: كَسَبَه))[٢].

اصطلاحاً: طعن قادح في الراوي يرد روايته، قال أبو السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ): ((الجرح: وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به))[٣].

المطلب الثاني: معنى موجز[٤] للقرائن:

لغة: جمع قرينة، فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة والمصاحبة والمقاربة والوصل بين شيئين والنظير، ومذكرها قرين، وهي في أصل اللغة من: قرن يقرن قرناً فهو قرين ومقرون قال ابن منظور: ((القَرَن: الحبل يُقْرَن به البعيران، والقِرْن بالكسر: الكُفء والنظير في الشجاعة والحرب، والقَرِينة: فعيلة بمعنى

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة جرح ٢/٤٥١.

(٢) لسان العرب، مادة جرح ٢/٤٢٢.

(٣) مقدمة جامع الأصول ١/ ١٢٦.

(٤) أوجزت هنا؛ لأني فصلت القول في تعريفها في بحث:((قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد عند المحدثين)) حيث إنه أول بحوث: (قرائن ترجيح التعديل والتجريح)، التي تُحكم في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

مفعولة من الاقتران، وقد اقترن الشيئان، وقارن الشيء الشيء مقارنة وقراناً: اقترن به وصاحبه، واقترن الشيء بغيره، وقارنته قراناً: صاحبته، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته، والقَرين المصاحب، والقَرينة: النفس، وقَرينة الرجل: امرأته لمقارنته إياها، والقَرين: البعير المقرون بآخر، والقَرينة: الناقة تشد إلى أخرى، والقَرين صاحبك الذي يقارنك، والقَرْن: الخصلة المفتولة من العِهْن، والقَرْن: الخصلة من الشعر والصوف، وقرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يقرنه قرناً: شده إليه»[1].

اصطلاحاً: جمع قرينة، وقرينة الترجيح، هي: الصسارف التابع المتمم للمراد جرحاً وتعديلاً[2].

وهذا يشمل: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل وتقييده بالتبعية والتتميم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في حكمها؛ لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيــــح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين وتابعة لهما عند حاجتهما إليها، والمقصود هنا القرائن المؤثرة؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها .

❊ ❊ ❊

(١) لسان العرب، مادة: قرن ١٣/٣٣٦ - ٣٤٢.

(٢) تقدم أن هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال، ولذا جاء التعريف مستنبطاً من التطبيقات نفسها في ضوء كلام النقاد، انظر: ص ٢٦٨.

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه، وأهليته، وتساهله، ومعرفته بالراوي

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه:

[١] القرينة الأولى: اشتهاره ببدعة بحيث يثني على من وافقه:

التطبيق (١): في ترجمة أبي نُعيم الفضل بن دُكين، حيث إنه معروف بتوثيق من وافقه في بدعة التشيع قال الإمام يحيى بن معين: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً، فقال: هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي»[١].

التطبيق (٢): في ترجمة عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته، حيث أثنى عليه ابن عُقْدة – أحمد بن محمد بن سعيد – فقال: «لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة»[٢].

وفي صنيعه نظر؛ لأنه أثنى عليه لأجل توافقهما في البدعة فكلاهما رُمي بالرفض وعبد الغفار هالك قد تركه النقاد وجرحوه جداً إلا شعبة روى عنه في شبيبته ثم لما تبين أمره تركه، وسيأتي توضيحه[٣].

قال عبد الله: «حدثنا أبي، عن عفان قال: خرجت أنا وبَهْز إلى الكوفة، فقال لي بَهْز: اذهب بنا إلى أبي مريم، فقلت: لا، وسمعت أبي يقول: كان عبيدة إذا حدثنا عن أبي مريم يضج الناس، يقول: لا يريدونه، قال أبي: ثم تركه عبيدة من بعد»[٤].

وقال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يرمى بالتشيع»[٥].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد٧٩٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.

(٣) تطبيق رقم: ١٧.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢٤٧٣، ٢٤٧٤.

(٥) علل الحديث للمروذي ١٢٨.

وقال أبو داود السِّجِستاني: «قلت لأحمد بن حنبل: عُمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم قال: تسلني عن عُمير الكذاب؟! قال: – وكان عالماً بالمشايخ– فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تكلم بكلامه»(١)، وقال الإمام أحمد أيضاً: «كان يحدث بلايا في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه»(٢)، وقال أيضاً: «ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان ﷺ، وعامة حديثه بواطيل»(٣)، وقال الإمام ابن معين فيه: «ليس بشيء»(٤)، وقال مرة: «ليس بثقة»(٥)، وقال فيه الإمام أبو حاتم(٦)، والنسائي(٧): «متروك الحديث»، وزاد أبو حاتم: «كان من رؤساء الشيعة، لا يكتب حديثه»، وقال الإمام أبو زرعة: «لين»(٨)، وقال الإمام البخاري فيه: «ليس بالقوي عندهم»(٩) وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان، وشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»(١٠). وقد كذبه سماك الحنفي، وعبد الواحد بن زياد، وأبو داود(١١)، وقال علي بن المديني(١٢) وأبو

(١) سؤالاته ٣٤٢.

(٢) رواية أبي داود عند العقيلي في الضعفاء ١٠٧٥ .

(٣) رواية محمد بن عوف الحمصي، الجرح والتعديل ٣ / ٥٣.

(٤) الدوري ١٧٧٨.

(٥) رواية معاوية بن صالح، ضعفاء العقيلي ٣/١٠١.

(٦) الجرح والتعديل ٦/٥٣.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٤٠٩.

(٨) الجرح والتعديل ٦/٥٣.

(٩) التاريخ الكبير ٦/١٩٠٥.

(١٠) ٢/١٤٣.

(١١) ضعفاء العقيلي ٣/١٠١.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.

داود[١]: «كان يضع الحديث».

ولذا فإن الإمام ابن عدي تعقب ابن عُقْدة – أحمد بن محمد بن سعيد –، فقال: «سمعت أحمد بن محمد بن سعيد يثني على أبي مريم ويطريه وتجاوز الحد في مدحه حتى قال: "لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة"، وابن سعيد حيث مال هذا الميل الشديد إنما كان لإفراطه في التشيع»[٢].

التطبيق (٣): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن بشر البخاري أبي حـــذيفة، وعبد المنعم ابن إدريس اليماني، حيث وثقهم محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراق مصنف كتاب فهرست العلماء.

وصنيعه مردود؛ لأنه صاحب بدعة رفض واعتزال، يوثق الضعفاء والكذابين الذين وافقوه في بدعته، ويضعف من خالفه فيها من الثقات والحفاظ، قال الحافظ ابن حجر: «مصنفه المذكور يُنادي على من صنفه بالاعتزال والزيغ نسأل الله السلامة، ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي؛ فإنه يُسمي أهل السنة الحشوية، ويُسمي كل من لم يكن شيعياً عامياً، ومن عجائبه أنه وثق عبد المنعم ابن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشر وغيرهم من الكذابين، وتكلم في محمد ابن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري، وغيرهما من الثقات»[٣].

[٢] القرينة الثانية: ضعف دعوى التحامل العقدي:

التطبيق (٤): في ترجمة عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبْدي البصري، حيث قال فيه حماد بن زيد البصري: «كان أبو هارون العَبْدي كذاباً يروي بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً»[٤].

---

(١) لسان الميزان ٤/٤٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.

(٣) لسان الميزان ٥/٧٢.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٣٦٣.

وتعقبه ابن عبد البر فقال: ((أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب رَوى ذلك عن حماد بن زيد، وكان فيه تشيع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم؛ لأنهم عثمانيون))[1].

وصنيع الإمام ابن عبد البر محل تأمل؛ لأن دعوى التحامل العقدية مردودة، حيث ثبت كذبه، فقد قال شعبة: ((أتيت أبا هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله قال: قلت: تُقرُّ بهذا؟! قال: هو على ما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت))[2] وقال الدُّوري عن يحيى بن معين ((كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي، وكان عندهم لا يصدق في حديثه))[3]، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ((غير ثقة يكذب))[4] وقال صالح بن محمد أبو علي جَزَرة: ((أكذب من فرعون))[5]، وقال الإمام أحمد فيه: ((ليس بشيء))[6]، وقال في موضع آخر: ((متروك الحديث))[7].

وقال الإمام البخاري: ((تركه يحيى القطان))[8]، وقال النسائي: ((متروك الحديث))[9].

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن عبد البر، فقال: ((كيف لا ينسبونه إلى

---

(١) الاستغناء ١١٩٤.

(٢) الكامل ٦ / ١٤٧ / ١٢٥٦.

(٣) ٣٦٦٤.

(٤) السؤالات ١.

(٥) ميزان الاعتدال ٥/٢١٠.

(٦) علل عبد الله ٩١٩.

(٧) سؤالات ابن هانئ ٢٢٧٠.

(٨) التاريخ الكبير ٦/٤٩٩/٣١٠٧.

(٩) الضعفاء والمتروكين ٨٤/ ٤٧٦.

الكذب!؟ وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان، عن عبد العزيز ابن سلام، عن علي بن مهران، عن بَهْز بن أسد قال: أتيت إلى أبي هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليَّ ما سمعت من أبي سعيد فأخرج لِيَ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تُقرّ بهذا !؟ قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»[1].

[٣] القرينة الثالثة: ضعف دعوى الحسد، والتنافس بين الأقران:

التطبيق (٥): في ترجمة محمد بن إبراهيم بن حَمْش النيسابوري، حيث تكلم فيه الحاكم، وردّ محمد نفسه على الحاكم بأنه حسده، ودعوى الحسد هذه مردودة، قال فيه الحاكم: «أفحش في التخليط لعدم معرفته، وعرض علي فوائد جمعها فنظرت في جزء منها فوجدته قد خلط تخليط من لم يكتب حديثاً قط فنبهته في ورقة، فقال: حسدتني»[2].

التطبيق (٦): في ترجمة يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني الكوفي أبي زكريا، حيث رماه أهل الكوفة بالكذب، وذكر الحِمّاني نفسه أن باعثه الحسد، فقد قال العقيلي: «سمعت علي ابن عبد العزيز يقول: سمعت يحيى الحِمّاني يقول لقوم غرباء في مجلسه: من أين أنتم؟ فأخبروه ببلدهم، فقال: سمعتم ببلدكم أحداً يتكلم في أو يقول إني ضعيف في الحديث، لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فإنهم يحسدونني؛ لأني أول من جمع المسند وقد تقدمتهم في غير شيء»[3].

وقال عثمان الدارمي: «سمعت يحيى يقول: ابن الحِمّاني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحِمّاني، ما يقال فيه إلا من حسد، قال عثمان: وكان ابن الحِمّاني

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/٣٦١.

(٢) لسان الميزان ٥/٢٥.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤/٤١٤.

شيخاً فيه غفلة لم يكن يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث»[1].

ودعوى الحسد هذه مردودة، فقد اتهمه غير واحد من النقاد بالكذب، قال الإمام البخاري: «يتكلمون فيه، رماه أحمد، وابن نُمير»[2]، وقال أيضاً: «كان أحمد، وعلي يتكلمان فيه»[3]، وقال أيضاً: «يتكلمون فيه، سكتوا عنه»[4].

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: ما تقول في ابن الحِمّاني؟ فقال: ليس هو واحد ولا اثنين، ولا ثلاثة، ولا أربعة يحكون عنه، ثم قال: الأمر أعظم من ذالك، وحمل عليه حملاً شديداً في أمر الحديث»[5]، وقال الإمام أحمد: «كان يكذب جهاراً»[6]، وقال عند حديث رواه: «ما كان أجراه هذه جرأة شديدة، وما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها»[7]، وقال عبد الله: «سمعت أبي وذكر ابن الحِماني، فقال: قد كان كتب وطلب لو اقتصر على ما سمع»[8]، وقال عبد الله: «قلت إنه روى عنك حديث إسحاق الأزرق حديث المغيرة بن شعبة: أبردوا بالصلاة، وزعم أنه سمعه على باب ابن عُلَيَّة فأنكر أن يكون سمعه، وقال: ليس من ذا شيء، قلت: إنه ادّعى أن هذا على المذاكرة؟ فقال: وأنا علمت في أيام إسماعيل أن هذا كان عندي إنما أخرجته بآخره، وقال: قولوا هارون، وقولوا لهارون الحمال يضرب على حديث الحِمّاني»[9].

(١) رواية الدارمي ٨٩٩.

(٢) التاريخ الكبير ٨/٢٩١.

(٣) التاريخ الأوسط ٢ / ٣٥٧.

(٤) الضعفاء الصغير ٣٩٨.

(٥) تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٤.

(٦) العلل ٤٠٧٦.

(٧) العلل ٤٠٧٩.

(٨) العلل ١١٢.

(٩) العلل ٤٠٧٨، وعلل المروذي ٢٣٤.

وقال عبد الله: ((قلت لأبي: بلغني أن ابن الحِمّاني حدث عن شريك، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ: كان يعجبه النظر إلى الحمام فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، وقال: عن عائشة مرسلاً، فقال أبي: هذا كذب إنما كنا نُعرف به حسين بن علوان، ويقولون: إنما وضعه على هشام، قلت له: إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا – يحيى بن إسحاق – السَيْلَحِيْني رواه عن شريك؟ قال: كذب هذا على السَيْلَحِيْني، السَيْلَحِيْني لا يحدث بمثل هذا، هذا حديث باطل))[1].

التطبيق (٧): في ترجمة هشام بن عمار الشامي السُلمي أبي الوليد، حيث قال فيه الإمام أحمد: ((طياش خفيف))[2]، وقال المَرُّوذي: ((ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق؟ فسألت أبا عبد الله، فقال: أعرفه طياشاً قاتله الله، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمد ﷺ، هذا قد تجهم، وفي الكتاب أنه قال في خطبته: الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال، يقول هو تجل لخلقه بخلقه؟! إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة))[3].

وقد أشار الذهبي إلى أن هذا من قبيل كلام الأقران، فقال: ((لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبار أبي الوليد رحمه الله في تاريخي الكبير وفي طبقات القراء أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ))[4].

---

(١) العلل ١٤٩٩.

(٢) المروذي ٢٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٧/٨٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٧/٨٧.

وقال أيضاً: ((وبكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم، والله أعلم))(١).

وقال أيضاً: ((كان الإمام أحمد يسد الكلام في هذا الباب، ولا يُجوّزه، وكذلك كان يُبدّع من يقول: لفظي مخلوق، ويُضلل من يقول لفظي بالقرآن قديم، ويُكفّر من يقول القرآن مخلوق، بل يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، وينهى عن الخوض في مسألة اللفظ ولا ريب أن تلفظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلو كلام الله غيرمخلوق، والتلاوة والتلفظ والكتابة والصوت به من أفعالنا، وهي مخلوقة، والله أعلم))(٢).

وما ذهب إليه الذهبي من أن كلام الإمام أحمد من قبيل كلام الأقران، ليس بصحيح؛ لأن الإمام أراد بيان بدعة الراوي، وضلالة مقولته الجملة.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله:

[٤] القرينة الأولى: علو مرتبة المجروح على المعدل:

التطبيق (٨): في ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله المدني، حيث روى له الإمام النسائي، ثم قدم تجريح الإمام ابن معين على صنيعه؛ لأنه أعلم منه، فقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: ((أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو– وهو العَقَدي–، قال حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول ﷺ: «لا تتمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا»)).

قال أبو عبد الرحمن: كان يحيى بن معين يُضعّف المغيرة بن عبد الرحمن، قال أبو عبد الرحمن: وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣١.

أعلم منا، والله أعلم))[١]، وقد قال فيه الإمام ابن معين: ((ليس بشيء))[٢].

التطبيق (٩): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي: حيث قواه مُغُلْطاي.

وقد خالف في ذلك صنيع غالب النقاد الذين ضعفوه جداً وهم أعلم منه بالجرح والتعديل قال الحافظ ابن حجر: ((الواقدي ليس بحجة، وقد تعصب مُغَلْطاي للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عدداً وأشد إتقاناً وأقوى معرفة به من الأولين))[٣].

التطبيق (١٠): في ترجمة أسد بن عمرو البَجَلي الواسطي القاضي، حيث قال فيه الإمام محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ((صاحب رأي لا بأس به))[٤].

وخالفه من هو أعلم منه في علم الجرح والتعديل، فقد قال يزيد بن هارون الواسطي: ((لا تحل الرواية عنه))[٥]، وقال عثمان بن أبي شيبة الكوفي: ((هو والريح سواء لا شيء في الحديث إنما كان يبصر الرأي))[٦]، ولذا رجح ابن شاهين حكم ابن هارون على حكم ابن عمار، فقال: ((ليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون؛ لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار؛ لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هـــارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي، فهما أعلم به، ويزيد ابن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار، وقوله: لا بأس به، ليس مثل قول يزيد: لا تحل الرواية عنه))[٧]، وقوله: ((في الطبقة العليا على ابن عمار)): قد بيّن

---

(١) السنن الكبرى ٥/١٨٩/٨٦٣٤ (كتاب السير، ٤٠ باب نهي لقاء العدو).

(٢) الدوري ٩٢٨.

(٣) فتح الباري ٩/١١٣.

(٤) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٥) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٦) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٧) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

الحافظ ابن حجر مراده به، فقال: «يعني في المعرفة»[1].

[٥] القرينة الثانية: تساهل المعدل:

التطبيق (١١): في ترجمة عمارة بن حَديد البجلي الكوفي، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروي عن صخر الغامدي روى عنه يعلى بن عطاء»[2].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه متساهل يوثق المجاهيل، وقد خالفه الإمام أبو حاتم فقال في عمارة: «مجهول»[3]، وقال أبو زرعة: «لا يعرف»[4]، وقال ابن السكن: «مجهول»[5].

ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال في عمارة: «مجهول، ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف»[6].

التطبيق(١٢): في ترجمة معروف بن عبد الله الخياط أبي الخطاب الدمشقي، حيث ذكره ابن حبان في الثقات[7].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه متساهل في التوثيق، وقد خالف النقاد، فقال الإمام أبو حاتم فيه: «ليس بالقوي»[8]، وقال الحافظ ابن عدي: «هذه الأحاديث لمعروف، عن واثلة منكرة جداً، ومعروف الخياط هذا عامة ما يرويه، وما ذكرته أحاديث لا يتابع عليه»[9].

---

(١) لسان الميزان ١/٣٨٤.

(٢) الثقات ٥/٢٤١.

(٣) الجرح والتعديل ٦/٣٦٤.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٣٦٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٧/٣٦٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٥/٢١١.

(٧) ٥/٤٣٩.

(٨) الجرح والتعديل ٨/٣٢٢.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٣٢٧.

ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «شذّ ابن حبان فأخرجه في كتاب الثقات».

التطبيق (١٣): في ترجمة نَبْهان المخزومي القرشي مولى أم سلمة المدني أبي يحيى، حيث أخرج له الإمام الترمذي حديثاً وصححه، فقال: «حدثنا سويد، حدثنا عبد الله، أخبرنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب، عن نَبْهان مولى أم سلمة، أنه حدثه أن أم سلمة حدثته: أنها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة، قالت: «فبينا نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه، وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله ﷺ: احتجبا منه، فقلت: يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ: أفعمياوان أنتما ألستما تبصرانه» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح»[1].

وهذا من تساهله؛ لأن نَبْهان لم يذكر له الإمام أبو حاتم فيمن روى عنه سوى الزهري ومحمد بن عبد الرحمن، ولذا قال ابن حزم: «الزهري قد يروي عمن لا يوثق، كروايته عن سليمان بن قَرْم ونَبْهان مولى أم سلمة وغيرهما من المجاهيل والهلكي»[2]، وذكره الإمام الذهبي في المغني واقتصر على حكم ابن حزم، فقال: «نَبْهان عن أم سلمة قال ابن حزم: مجهول»[3] وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «مقبول»[4].

والترمذي معروف بالتساهل في قبول الأحاديث، قال الإمام الذهبي: «يترخص في قبول الأحاديث، ولا يتشدد، ونفسه في التضعيف رخو»[5].

[٦] القرينة الثالثة: تساهل الجرح في التعديل:

يُعتبر تضعيف المتساهل في التعديل لراوٍ قرينة يُستدل بها على ترجيح

(١) ٥/١٠٢/٢٧٧٨.

(٢) المحلى ١١/٥.

(٣) المغني في الضعفاء ٢/٦٩٤.

(٤) ٧٠٩٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦.

ضعفه، كأن يضعفه ابن حبان في كتابه الثقات؛ لأنه متساهل فيه بالتعديل، ومن تطبيقاته:

التطبيق (١٤): في ترجمة عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي قاضيها، حيث يُذكر عن أحمد بن صالح أنه عدله[١].

والذي يظهر أن الراجح فيه الضعف؛ لأمور منها: أن ابن حبان ضعفه في أثناء تراجم من كتابه الثقات، مع تساهله فيه بالتعديل، كقوله عند ترجمة أبيه: «زياد بن أَنْعُم الشعباني مصري يروي عن أبي أيوب الأنصاري، كان أصله من إفريقية، روى عنه ابنه عبد الرحمن ابن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، الأب ثقة، والابن ضعيف»[٢]، وقوله في ترجمة أخرى: «عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي، يروي عن عبد الله بن عمرو، روى عنه المصريون، لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله، مات في ولاية هشام ابن عبد الملك»[٣]، وقوله في ترجمة أخرى: «عمارة بن غُرَاب اليَحْصَبي، يروي عن عمته، روى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم يُعتبر حديثه من غير رواية الإفريقي عنه»[٤]، وقوله في ترجمة أخرى: «راشد بن عبد الله المَعَافري، من أهل مصر يروي عن عبد الله بن يزيد الحُبُلي، روى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، يُعتبر بحديثه من غير حديث الإفريقي»[٥]، ويؤكده أن غالب النقاد على تضعيفه.

[٧] القرينة الرابعة: ضعف المعدل:

التطبيق (١٥): في ترجمة عبد الله بن محمد بن ربيعة بن ربيعة القُدامي

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٥٩.

(٢) الثقات ٤/٢٥٢.

(٣) الثقات ٥/٩٥.

(٤) الثقات ٧/٢٦٢.

(٥) الثقات ٦/٣٠٢.

المصِّيصي، حيث قال أحمد بن محمد ابن الحجاج بن رِشْدين: «حدثنا محمد بن الوليد ابن أبان، حدثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي ثقة مأمون صدوق»[١].

والذي يظهر أن واصفه بهذا الثناء، هو ابن رِشْدين، وفي صنيعه نظر؛ لأنه ضعيف لا يُعتد بكلامه في الجرح والتعديل، وعبد الله هالك، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان تُقلب له الأخبار فيُجيب فيها، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أُقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً فحدث بها كلها»[٢]، وقال ابن عدي: «عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها»[٣]، وضعفه الدارقطني[٤] وقال ابن عبد البر: «ضعيف منكر الحديث»[٥]، ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن رِشْدين فقال: «أظن واصفه بذلك ابن رِشْدين وهو ضعيف أيضاً»[٦].

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي:

تتفاوت مراتب جهابذة النقاد من حيث المعرفة الخاصة بأحد الرواة، فتكون معرفة أحدهم له أتم، ولذا يُقدم حكمه عند التعارض، ومن قرائنه وتطبيقاته:

[٨] القرينة الأولى: أن يكون الجرح أكثر سبراً لمرويات الراوي من المعدل:

التطبيق (١٦): في ترجمة موسى بن عُبيدة بن نَشِيط أبي عبد العزيز الرَّبَذي المدني، حيث روى عنه شعبة.

وقد خالفه النقاد، وهم أعلم به منه، وأكثر سبراً لمروياته، قال الجَوْزَجاني:

(١) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

(٢) المجروحين ٢/٣٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٥٨.

(٤) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

(٥) التمهيد ٧/٣٧.

(٦) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

«سمعت أحمد بن حنبل، يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عُبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله لا تحل؟ قال: عندي، قلت: فإن سفيان يروي عن موسى بن عُبيدة، ويروي شعبة عنه يقول: أبو عبد العزيز الرَّبَذي، قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه»[1]، وفي رواية: «لا يحل الكتاب عنه»[2]، وقال الإمام أحمد لابنه عبد الله: «اضرب على حديث موسى بن عُبيدة»[3]، وقال الإمام البخاري: «منكر الحديث، قاله أحمد بن حنبل، وقال علي بن المديني عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام»[4]، وقال مرة: «لا تروي عن جابر الجعفي، ولا عن موسى بن عُبيدة»[5]، وقال مرة أخرى: «أنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى ابن عُبيدة»[6].

التطبيق (١٧): في ترجمة محمد بن حُميد بن حيّان الرازي التميمي، حيث أثنى عليه الإمام أحمد في أول أمره.

وقد خالفه من هو أعلم به وأكثر سبراً لمروياته- سيما أهل بلده — فجرحوه، قال الإمام أبو حاتم الرازي: «سألني يحيى بن معين عن ابن حُميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر؟ فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء، فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل فسمعناه، ولم نر إلا خيراً»[7]، وقال الإمام أبو حاتم أيضاً: «حضرت حانوت عَبْدك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد ابن السَّندي وعنده

(١) أحوال الرجال ١/١٢٦، الكامل ٦/٣٣٣، والسياق منه؛ لأنه أتم.

(٢) أحوال الرجال ١/١٢٦.

(٣) العلل ومعرفة الرجال٤٨٨٩.

(٤) التاريخ الكبير ٧/٢٩١.

(٥) علل الترمذي ٤٣٢/٢٣٩.

(٦) علل الترمذي ١٧٢/١٠١.

(٧) الجرح والتعديل ٧/٢٣٢.

جزءان، فقلت: هذان الجزءان لك؟ قال: نعم، قلت: ممن سمعت؟ قال: من أبي زُهير عبد الرحمن بن مَغْراء، فإذا مكتوب في أول الجزء: أحاديث لمحمد بن إسحاق، ثم على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد، والآخر: أحاديث سَلَمة بن الفضل فقلت: أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد، والآخر من حديث سَلَمة بن الفضل فقال: لا حدثنا به أبو زهير، فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان، فلما رأيته قد لجَ تركت الجزئين عنده وخرجت، ثم دخلت أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حميد، فقال: ههنا أحاديث لم ننظر فيه، فأخرج إلي جزئين فإذا أحاديث قد كتبه، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذينك الجزئين، وإذا قد كتب تلك الغرائب، وإذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لعَبْدك إنه من حديث علي بن مجاهد، عن علي بن مجاهد، والذي ذكرت إنه عن سَلَمة بن الفضل، يحدث به عن سلمة على الاستواء، فقلت لابن السِّنْدي: ترى هذه الأحاديث هي الأحاديث التي رأيت في الجزئين اللذين كانا عند عَبْدك فلما خرجنا من عند ابن حُميد، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعه من عبدك سمعته من ابن حُميد، ومررت على عَبْدك، فقلت: هات ذلك الجزئين لأطالعه، فقال: مر بي ابن حُميد ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما»[1]، وزاد أبو حاتم في موضع آخر: «هذا كذاب لا يحسن يكذب»[2]، وقال الإمام أبو زرعة الرازي: «نحن أعلم من أبي عبد الله رحمه الله يعني في إمساكه عن الرواية عنه»[3]، وقال أبو علي النَّيْسابوري: «قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حُميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال: إنه لم يعرفه ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً»[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٧/٢٣٢.

(٢) البرذعي ١/٧٣٩.

(٣) البرذعي ١/٥٨٣.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/١٢٧.

وقد رجع الإمام أحمد بعد ذلك عن تعديله لما تبين له حاله، قال صالح بن أحمد بن حنبل: ((كنت يوماً عند أبي إذ دق علينا الباب، فخرجت فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة يستأذنان على الشيخ، فدخلت وأخبرت، فأذن لهم، فدخلوا وسلموا عليه، فقال ابن وراة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حُميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تُعرف لا ندري ما هي، قال: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حُميد نفض يده))[1]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: ((كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده))[2]، وقال ابن عدي: ((تكثر أحاديث ابن حُميد التي أنكرت عليه))[3].

التطبيق (١٨): في ترجمة الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف أبي محمد الأحدب البصري، حيث وثقه الإمام عبد الرحمن بن مهدي البصري، قال علي بن المديني: ((سألت عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن الربيع بن عبد الله؟ فقال: كان عندي ثقة في حديثه))[4].

وتعقبه يحي القطان البصري محتجاً بأنه أعلم به من ابن مهدي، فقد قال علي بن المديني: ((سألت يحي بن سعيد القطان: عن الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف، وقلت له: إن عبد الرحمن ابن مهدي يُثني عليه؟ فقال: أنا أعلم به، وجعل يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمن، وقال: لاترو عنه شيئاً، فقلت: لا

(١) المجروحين ٢/٣٠٤.

(٢) ٢/٣٠٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢٧٤.

(٤) الجرح والتعديل ٣/٤٦٦.

أروي عنه حديثاً أبداً))[١]، وفي رواية قال: ((أنا أعلم به، كنت أختلف أقرأ ثم القرآن))[٢]، وقال ابن عدي: ((يعني أنه كان يقرأ القرآن في مسجدهم، وهو قريب من منزل يحيى بن سعيد))[٣]، وهذا يقوي بأن ابن القطان أعلم به.

[٩] القرينة الثانية: أن يكون للمجروح مجالسة ومعرفة خاصة بالراوي:

التطبيق (١٩): في ترجمة عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته، حيث روى عنه شعبة بن الحجاج.

وفي صنيع شعبة تأمل؛ لأن عبد الغفار هالك، وقد جرحه النقاد جداً، وقد عرفه شعبة في حداثته، فقد قال الإمام أحمد: ((أبو مريم: متروك الحديث، وقدكان يرمى بالتشيع، وقد كتب عنه شعبة، كان يعرفه بالمشبيبة قديماً))[٤]، وقال الإمام أبو داود: ((حدثنا عبد الواحد ابن زياد قال: سمعت أبا مريم يروي، عن الحكم عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿لرادك إلى معاد﴾ قال: يرد محمد صلى الله عليه وسلم إلى الدنيا حتى يرى عمل أمته، قال عبد الواحد فقلت له: كذبت ما حدثك بهذا الحكم، فقال: اتق الله تكذبني، قال أبو داود: أنا أشهد أن أبا مريم كذاب؛ لأني قد لقيته وسمعت منه، واسمه عبد الغفار بن القاسم))[٥]، ولذا فإن شعبة تركه بعد ذلك لما تبين له أمره قاله علي بن المديني[٦]، وستأتي بقية كلام الأئمة في عبد الغفار[٧].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/٤٦٦.

(٢) ضعفاء العقيلي ٣/٤٩، الكامل في ضعفاء الرجال ٣/١٣٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/١٣٥.

(٤) علل الحديث للمروذي ١٢٨.

(٥) ضعفاء العقيلي ٣/١٠١.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.

(٧) تطبيق رقم: ٢٥.

[١٠] القرينة الثالثة: أن يكون المجرح جاراً للراوي:

التطبيق (٢٠): في ترجمة حماد بن الجَعْد الهُذَلي البصري، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي: «ما بحديثه بأس»[١].

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه خالف تجريح الإمام ابن مهدي، وهو أعلم به من أبي حاتم؛ لأنه جاره، فقد قال الدارقطني: «جرّحه عبد الرحمن بن مهدي، وقال: كان جاري، ولم يكن يدري إيش يقول»[٢].

ويُقوي حكم الإمام عبد الرحمن بن مهدي تجريح غالب النقاد لحماد، فقد قال الإمام ابن معين[٣]، وأبو داود[٤]، والنسائي[٥]: «ضعيف»، وقال الإمام ابن معين مرة: «ليس بثقة»[٦]، وقال الإمام الترمذي: «سألت محمداً – يعني الإمام البخاري – عن حديث خلاد بن السائب، عن النبي ﷺ: «في الاستنجاء؟»، فقال: لم أر أحداً رواه عن قتادة غير حماد بن الجعد وعبد الرحمن بن مهدي: كان يتكلم في حماد بن الجعد»[٧]، وقال الإمام أبو زرعة: «لين»[٨]، وقال ابن حبان: «منكر الحديث ينفرد عن الثقات بما لا يُتابع عليه»[٩].

[١١] القرينة الرابعة: أن يكون المجرح بلدي الراوي:

الأصل أن أهل البلد النقاد أعلم بالراوي من غيرهم، قال خالد بن

(١) الجرح والتعديل ٣/١٣٤.
(٢) سؤالات الحاكم ٢٩٧.
(٣) الدوري ٣٦٣٦.
(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري ٤٩٢.
(٥) الضعفاء والمتروكين ١٣٨.
(٦) الدوري ٤٦٤٥.
(٧) علل الترمذي ١٠/٢٧.
(٨) الجرح والتعديل ٣/١٣٤.
(٩) المجروحين ١/٢٥٢.

خداش: «سمعت حماد بن زيد يقول: كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل، ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده، وجدناه على غير ما يقول، قال: وكان يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل»[١]، قال الخطيب البغدادي: «قلت: لمّا كان عندهم زيادة علم بخبره على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدالته»[٢]، وقال جعفر بن أبان: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: إن القوم أعرف بأهل بلدهم»[٣]، وقد كان الإمام أحمد وابن معين يحكمان على أهل الكوفة بحكم الحافظ محمد بن عبد الله ابن نُمير الكوفي فيهم؛ لأنه بأهل بلده أعلم، قال علي بن الحسين بن الجُنيد: «كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير فيهم» قال الذهبي: «يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده»[٤]، وقال الإمام أبو حاتم: «قال أحمد ابن حنبل: سألت عبد الرزاق عنه – يونس بن سُليم الصنعاني –؟ فقال: أظنه لا شيء»[٥] ووجه الدلالة أن الإمام أحمد سأل عبد الرزاق الصنعاني عن أهل بلده، واعتمد كلامه فيهم وقال العقيلي: «أهل بلده أعلم به»[٦]، وكذا قدم الإمام ابن معين[٧]، والعجلي معرفة أهل البلد على غيرهم[٨]، وقال الحافظ ابن

(١) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.

(٢) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.

(٣) المجروحين ٢ / ٣٠ / ترجمة: عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٥٦.

(٥) الجرح والتعديل ٩/٢٤٠، التاريخ الكبير٩/٢٤٠؛ وأصله في علل عبد الله ٥١٩، ١٧٩٤، ٤٩٢٣، ٥٢٠٢.

(٦) ضعفاء العقيلي ٣/٣٧ / في ترجمة: عبد الملك بن خُلّج الصنعاني، حيث ضعفه ابن وهب الصنعاني.

(٧) الدوري ٥٣٢٣.

(٨) ٢/ ٩٤.

عدي: ((أهل البلد أعلم بأهل البلد من غيرهم))[1]، وقال: ((هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به))[2]، وقال: ((هو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به))[3].

ولا يُعتمد هذا الأصل إن خُولف بقرينة أقوى، كأن يخالفه ناقد من أهل بلده، أو أن تكون بين الناقد والراوي مشاحنة، أو أن يدرك الناقد الراوي في حال اختلاط، أو أن ينتقل الراوي في آخر حياته إلى بلد المجرح، أو أن يشتهر أهل بلده بالتشدد كأهل حرّان، قال الإمام أحمد: ((أهل حرّان قلّما يرضون عن إنسان))[4]، وكتشدد الحافظ سعد بن إبراهيم الزهري المدني في تراجم: أهل المدينة، وقد تعقبه شعبة بن الحجاج– مع تشدده – فقال: ((ما رأيت أحداً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم ما كنت أرفع له رجلاً منهم إلا كذبه))[5].

ومن تطبيقات الأصل في هذا الباب:

التطبيق (٢١): في ترجمة الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي، حيث روى عنه الإمام أحمد، والإمام ابن معين.

وخالفا جرح غالب النقاد، ومنهم أهل بلده: عثمان بن أبي شيبة الكوفي، وأقره محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي، وهما أعلم به من الإمام أحمد، وابن معين، فقد قال ابن مُحْرِز: ((سمعت ابن نُمير، وقيل له: حدث يحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل عن حسين الأشقر؟ فقال عثمان بن أبي شيبة وهو إلى جانب ابن نُمير: ومن حسين؟ وأي شئ حسين؟ ودفعه، فقال ابن نُمير: هو أعلم به منهما))[6]،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٣/ ترجمة: شبيب بن سليم البصري.

(٢) يعني: سعد بن سعيد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٥٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٤٥ / ترجمة: شقيق الضبي.

(٤) تاريخ بغداد ٤ / ٢٦٦/ ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني.

(٥) الكامل ١ / ١٣٧.

(٦) (٢/٧٦٣).

وتقدم أن الإمام أحمد وابن معين يقلدان ابن نُمير في حكمه على أهل بلده الكوفة؛ لأنه بهم أعلم، وقال زكريا – بن يحيى –: ((قال لي شاذان وأنا جالس مع حسين الأشقر: يا زكريا لا يفسدك حسين))[1]، وقال علي بن المديني عند حديثين له: ((هذين كذب))[2]، وقال الإمام البخاري فيه: ((فيه نظر، سمع منه أحمد))[3] وقال الإمام أبو زرعة: ((شيخ منكر الحديث))[4]، وقال الإمام أبو حاتم: ((ليس بقوي في الحديث))[5]، وقد تكلم فيه غيرهم.

والذي يظهر أنه قد تبين حاله بعد ذلك للإمام أحمد فتكلم فيه، فقد قال أحمد بن محمد ابن هانئ الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر تحدث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع، فقال له العباس ابن عبد العظيم: حدث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبد الله، صنف باباً فيه معايب أبي بكر وعمر؟ فقال: ما هذا بأهل أن يُحدث عنه، فقال له العباس: حدث بحديث فيه ذكر الجوالقين يعني أبا بكر وعمر؟ فقال: ما هو بأهل أن يُحدث عنه، فقال له العباس: وحدث عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن حجر المدري قال: قال لي علي بن أبي طالب: إنك ستعرض على سبي فسبني، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني؟ فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره، وقال العباس: وروى عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: أخبرني أربعة من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فأنكره أبو عبد الله جداً، وكأنه لم يشك أن هذين كذب))[6].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٦١٥١.

(٢) ضعفاء العقيلي ١/٢٤٩

(٣) التاريخ الكبير ٢/٣٨٥.

(٤) الجرح والتعديل ٣/٤٩.

(٥) الجرح والتعديل ٣/٤٩.

(٦) ضعفاء العقيلي ١/٢٤٩.

التطبيق (٢٢): في ترجمة إسماعيل بن مسلم البصري ثم المكي أبي إسحاق الفقيه القاضي، حيث روى عنه الإمام ابن المبارك المَرْوَزي الخراساني.

وخالفه النقاد فضعفوه، قال الإمام أحمد: «منكر الحديث جداً، أهل البصرة تركوا حديثه يحيى لم يحدث عنه، إلا أنه كان يتفقه»[1]، ووجه الدلالة: أن الإمام أعتمد صنيع أهل بلده.

التطبيق (٢٣): في ترجمة عبد الرحمن بن معاوية الزُّرَقي أبي الحُويرث المدني، حيث روى عنه شعبة[2].

وخالفه الإمام مالك فقال في عبد الرحمن: «ليس بثقة لا تأخذن عنه»[3].

ورجح الحافظ ابن عدي حكم الإمام مالك؛ لأنه من أهل بلده، فقال في عبد الرحمن: «ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً»[4].

ومن التطبيقات المستثناة من هذا الأصل:

التطبيق (٢٤): في ترجمة صالح بن نَبْهان مولى التَّوْأَمَة المدني، حيث قال فيه الإمام مالك المدني: «ليس بثقة».

والإمام مالك من أعرف الناس بأهل بلده، لكن المعتمد كلام غيره من النقاد في هذه الحال لأنه أدرك صالحاً بعدما كبر واختلط، قال عبد الله: «قلت لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التَّوْأَمَة؟ فقال: "ليس بثقة"، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأساً من سمع قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة»[5].

---

(١) سؤالات أبي داود٢٩.

(٢) الجرح والتعديل ٢٨٤/٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٩/٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٩/٤.

(٥) العلل ومعرفة الرجال٢٢٨٢.

[١٢] القرينة الخامسة: أن لا يكون المعدل من بلد الراوي:

قد يُشتهر أحد النقاد بالمعرفة التامة بأهل بلده خاصة، فلا يُعتمد تعديله لغيرهم إذا خالفه ناقد معتمد بجرح قادح، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٢٥): في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، حيث روى عنه الإمام مالك المدني.

وقد خالفه النقاد فجرحوه، وقد خفي أمره على الإمام مالك؛ لأنه ليس من أهل بلده ولم تكن له معه طول صحبة، قال الإمام ابن عبد البر: «لقيه مالك بمكة فروى عنه، له عنه في الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد، فيه ثلاثة أحاديث مرسلة تتصل من غير روايته، وتستند من وجوه صحاح، وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أجلّ من جرّحـــه واطرّحه: أبو العالية، وأيوب السَّختِياني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت غَرّ مالكاً منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطنه»[١]، وقال في موضع آخر: «ضعيف متروك الحديث»[٢].

وقال القاضي إسماعيل: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم»[٣] قال الحافظ ابن رجب: «بنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية، وغيره من الغرباء»[٤].

---

(١) التمهيد ٢٠/٦٥.

(٢) التمهيد ١/١٦١.

(٣) شرح علل الترمذي ١/٣٨١.

(٤) شرح علل الترمذي ١/٣٨١.

[١٣] القرينة السادسة: معرفة المعدل للراوي في شبابه:

قد لا تتبين حال الراوي في شبابه سيما حال الطلب، وتتبين بعد الكبر والتحديث حيث يُتمكن فيه من سبر المرويات ومعرفة أحوال الرواة، ولذا يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أن معرفته له اختصت بوقت الطلب والشبيبة؛ لأنها لم تكن معرفة تامـة بالراوي في جميع أحواله وأوقاته، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٢٦): في ترجمة عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته، حيث روى عنه شعبة بن الحجاج.

وفي صنيع شعبة تأمل؛ لأن معرفته قاصرة بعبد الغفار، حيث كانت في حداثته، قال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يُرمى بالتشيع، وقد كتب عنه شعبة كان يعرفه بالشبيبة قديماً، قال شعبة: قال أبو مريم لرجل: حدثك يحيى ووثاب أن مسروقاً حدثهم أن عبدالله حدثهم، قال أبو مريم: ولو يقول له أحد: من حدثك أم كيف سمعت للطم عينه»[1]، وقد أشار الإمام أحمد – في قصة شعبة مع أبي مريم – إلى أن معرفته به كانت وقت الطلب، وقال أيضاً: «شعبة عـرفه قديماً، إنما كان ما نزل به بعد»[2]، وقال علي بن المديني: «كان لشعبة فيه رأي، ثم ظهر منه رأي رديء في الرفض، فترك حديثه»[3]، وقال الإمام أبو حاتم: «متروك الحديث كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه، لا يكتب حديثه»، وقال الإمـام أبو زرعة: «لين»[4]، وقال الدارقطني: «متروك وهو شيخ شعبة أثنى عليه شعبة، وخفي على شعبة أمره فبقي بعد شعبة

---

(١) علل الحديث للمروذي ١٢٨.

(٢) رواية أحمد بن محمد بن هانئ، ضعفاء العقيلي ٣/١٠١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٥٣.

فخلط»[١]، وقال في موضع آخر: «حدث عنه شعبة، ولعله لم يخبر أمره»[٢]، وقال الإمام الذهبي: «رافضي ليس بثقة، قد أخذ عنه شعبة، ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه، بقي إلى قريب الستين ومائة فإن عفان أدركه وأبى أن يأخذ عنه»[٣].

ويرى الحافظ ابن حجر أن وفاته تأخرت، مستدلاً بكلام الدارقطني، فقال: «قلت فهذا يصرح بأنه تأخر بعد الستين؛ لأن شعبة مات بعدها»[٤]، والذي يظهر أن المقصود: بقاؤه بعد معرفة شعبة له في شبيبته لا تأخر وفاته، بدليل كلام الإمام أحمد وغيره المتقدم الصريح في ذلك سيما وقد صرحوا بأن شعبة تركه بعد ذلك، ونقل ما يدل على كذبه، فقد قال أبو داود: «حدثنا شعبة قال: سمعت سماك الحنفي يقول لأبي مريم في شيء ذكره: كذبت والله»[٥].

وقد تقدمت بقية كلام النقاد فيه، وتكذيبهم له[٦].

[١٤] القرينة السابعة: ظهور الجرح للناقد بعد التعديل:

الأصل في الأقوال المتعارضة أن يكون الجرح هو المتأخر؛ لأنه الغالب الذي يطرأ على الراوي بخلاف حالات تغير الراوي من الجرح إلى العدالة، فإنها أقل من الأولى، ومن التطبيقات:

التطبيق (٢٧): في ترجمة الحكم بن عطية العَيْشي البصري، حيث عدله الإمام أحمد.

والذي يظهر أنه عدله في أول أمره، ثم تكلم فيه بعد ذلك، فقد قال

---

(١) سؤالات البرقاني ٣١٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٣٥٦.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/٣٧٩.

(٤) لسان الميزان ٤/٤٢.

(٥) ضعفاء العقيلي ٣/١٠٠.

(٦) تطبيق رقم: ٢.

المرُّوذي: ((قلت – لأبي عبد الله – الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم، الذي روى عن ثابت، قال: كان عندي ليس به بأس ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعفه))[1].

وقال الميموني: ((سئل عنه أحمد؟ فقال: لا أعلم إلا خيراً، فقال له رجل: حدثني فلان عنه، عن ثابت، عن أنس، قال: «كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته: عشرة دراهم»، فأقبل أبو عبد الله يتعجب! وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون، إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه))[2].

التطبيق (٢٨): في ترجمة دَهْثَم بن قُرَّان العُكْلي اليمامي، حيث كان عدله الإمـــام أحمد، ثم تبين له ما يُجرحه، فقد قال فيه: ((كان شيخاً، ليس به بأس، حدث عنه أبو بكر بن عياش، ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، فتُرك حديثه، متروك الحديث))[3].

وفي رواية قال عبد الله: ((سمعت أبي يقول: ليس بشيء، يسقط حديثه، حدث بعد عن يحيى بن أبي كثير بكتاب، إنما كان يُعرف بهذين الحديثين))[4].

وفي رواية قال عبد الله: ((سمعت أبي يقول: ليس بشيء، حدث عنه أبو بكر بن عياش ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، ترك حديثه، وهو متروك الحديث، سقط حديثه))[5].

التطبيق (٢٩): في ترجمة عبد الله بن صالح بن محمد الجُهني المصري أبي صالح كاتب الليث، حيث قال عبد الله: ((سألت عن عبد الله بن صالح كاتب

---

(١) العلل ١٥٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٤/٢، وأصله في ضعفاء العقيلي ٢٥٨/١، لكن فيه سقط.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣٢٣٧.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٧٦.

(٥) الجرح والتعديل ٤٤٣/٣.

الليث؟ فقال: كان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء»[١].

التطبيق (٣٠): في ترجمة سعيد بن داود بن أبي سعيد الزَّنْبَري المدني، حيث قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: كنت أمرتني منذ سنين بالكتاب عن الزَّنْبَري؟ فقال: لا أدري يا أخي أخاف أن يكون الزَّنْبَري قد خلط على نفسه»[٢].

التطبيق (٣١): في ترجمة موسى بن سيار الأُسواري، حيث حدث عنه الإمام يحيى بن سعيد القطان، قال عبيد الله بن عمر: «حدثني يحيى بن سعيد عن موسى الأُسواري»[٣].

وقد تبين له بعد ذلك ما يُجرّحه فتركه، فقد قال محمد بن المثنى: «ما سمعت يحيى حدث عن موسى الأُسواري شيئاً قط، وقد كان حدث عنه فيما بلغني، ثم تركه بآخرة»[٤].

وقال ابن أبي حاتم: «روى عنه يحيى بن سعيد، ثم تركه بعد»[٥]، ولذا كان يحيى القطان يقول فيه بعد ذلك: «ليس حديثه بشيء»[٦].

التطبيق (٣٢): في ترجمة قَطَن بن إبراهيم بن عيسى القُشيري النيسابوري، حيث روى عنه الإمام النسائي[٧].

وقال مرة: «فيه نظر»[٨]، وقد استشكل ذلك الإمام الذهبي، فقال فيه:

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٩١٩.

(٢) تاريخ بغداد ٨٣/٩.

(٣) الجرح والتعديل ١٤٦/٨.

(٤) ضعفاء العقيلي ١٧١/٤.

(٥) الجرح والتعديل ١٤٦/٨.

(٦) الجرح والتعديل ١٤٦/٨.

(٧) السنن الكبرى ٣٢١٩/٢٣٣/٢، ٦٢٧٩/٥٧/٤.

(٨) تهذيب التهذيب ٣٤٠/٨.

«شيخ صدوق أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصحيح، له حديث ينكر، والعجب أن النسائي خرّج عنه ويقول: فيه نظر»[1].

والذي يظهر أن الإمام النسائي رجع عن توثيقه، فقد قال الأمير ابن ماكولا: «حدث عنه النسائي، ثم تركه»[2].

ولعله؛ لأجل القصة التي أشار إليها الإمام الذهبي، وبيّنها إبراهيم بن محمد بن سفيان فقال: «صار مسلم بن الحجاج إلى قَطَن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طَهْمَان عن أيوب، وطالبوه بالأصل، فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية فتركه مسلم»[3].

التطبيق (٣٣): في ترجمة عمرو بن حصين البصري العُقيلي، حيث روى عنه الإمام أبو حاتم.

وقد تبين له بعد ذلك قادح فيه فتركه، قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه، وقال: هو ذاهب الحديث، ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حساناً، ثم أخرج بعد لابن عُلاثَة – محمد بن عبد الله بن عُلاثَة العُقيلي – أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كتبنا عنه، فتركنا حديثه»[4]، وقال: «سُئل أبو زرعة عنه عندما امتنع من التحديث عنه؟ فقال: ليس هو في موضع يحدث عنه، هو واهي الحديث»[5].

[١٥] القرينة الثامنة: تقدم وفاة المعدل على الراوي:

التطبيق (٣٤): في ترجمة محمد بن حميد بن حيّان الرازي التميمي، حيث

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/٤٧٤.

(٢) الإكمال ٧/١٢٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٦.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٢٢٩.

(٥) الجرح والتعديل ٦/٢٢٩.

أثنى عليه الإمام أحمد، وروى عنه هو والإمام ابن معين.

وقد خالفا غالب النقاد الذين جرحوه، وهم به أعلم؛ لأن الإمام أحمد وابن معين توفيا قبل ابن حميد المتوفى في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام أحمد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام ابن معين في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وكانت فترة بقائه بعدهما كفيلة ببيان حاله لغالب النقاد الذين جرحوه جداً، وقد تقدم ذكر أقوال النقاد فيه[1].

التطبيق (٣٥): في ترجمة محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي، حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان حسن الحديث، حسن المعرفه، ما وجد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني، ويقال إنه ما دخل دار دميك أكذب من سليمان الشاذكوني»[2].

وقد خالفه غالب النقاد فرموه بالكذب، فقد كذبه موسى بن هارون[3] والإمام أبو داود[4] وعبد الله بن أحمد[5]، والحافظ القاسم بن زكريا المُطَرِّز[6]، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي قال: يدل حديثه على أنه ليس بصدوق»[7]، وقال في مرة: «سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه، فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق»[8] وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: «كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث»[9] وقال الحافظ ابن

(١) تطبيق رقم: ١٧.
(٢) تاريخ بغداد ٤٣٩/٣.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٢/٦، تاريخ بغداد ٤٤١/٣.
(٤) الآجري ١٨٥٦.
(٥) سؤالات حمزة السهمي ٢٧٦ /٤٠٤.
(٦) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ٤٠٤.
(٧) الجرح والتعديل ٨٥/٨.
(٨) الجرح والتعديل ١٢٢/٨.
(٩) (٣١٣/٢).

عدي: «اتهم بوضع الحديث، وبسرقته وادعى رؤية قوم لم يرهم وروايةً عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه: والكُدَيمي أظهر أمراً من أن يحتاج أن يتبين ضعفه، وإن ذكرت كل ما أنكر عليه، وادعاه، ووضعه لطال ذاك، وكان مع وضعه للحديث، وادعائه مشايخ لم يكتب عنهم يخلق لنفسه شيوخاً»[1] وقال الإمام أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث، تركه ابن صاعد، وابن عُقْدة، وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حفظ فيه سوء القول عن غير واحد من أئمة الحديث»[2]، وقال الإمام الدارقطني: «يُتهم بوضع الحديث»[3] وقال الحاكم: «سألته– يعني الدارقطني– عن محمد بن يوسف الكُدَيمي وإن جماعه من مشايخنا أثنوا عليه؟ فقال: متروك»[4]، وقال الإمـام الذهبي: «هالك»[5]، وقال مرة: «أحد المتروكين»[6]، وقال حين أورد بعض مناكيره: «ومن افترى هذا على أبي نُعيم؟»[7]، قال الحافظ ابن حجر: «يعني: أنه من أكذب الناس»[8].

وهؤلاء النقاد أعلم بالكُدَيمي من الإمام أحمد؛ لأن وفاة الإمام أحمد في سنة إحـدى وأربعين ومائتين، ووفاة الكُدَيمي في سنة ست وثمانين ومائتين، فالإمام أحمد أثنى عليه بناءً على ما علمه من حاله قبل وفاته، إذ توفي قبله بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي تبين فيها حاله لغالب الأئمة الذين رموه بالكذب، قال أبو الحسن ابن المنادى: «كتبنا عنه والناس عندنا أحياء بعد السبعين بقليل،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٢/٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٤٧٧/٩.

(٣) سؤالات السهمي ٧٤.

(٤) سؤالات الحاكم٥٢٩.

(٥) المغني في الضعفاء ٦٤٦/٢.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٨/٦.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٨/٦.

(٨) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٨.

ثم بلغنا كلام أبي داود السِّجِسْتاني فيه فتركناه ورمينا بالذي سمعناه منه»[1].

ولذا يُشير الإمام الدارقطني إلى خفاء حاله على الإمام أحمد، فيقول في الكُدَيمي: «كان يُتهم بوضع الحديث، وما أحسن القول فيه إلا من لم يختبر حاله»[2]

المبحث الثاني:

القرائن المتعلقة بمنهجه ومصطلحاته ومستنده ومخالفته

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهجه:

المراد هنا الإشارة المجملة إلى أثر المنهج الخاص المتعلق بالجرح والتعديل على الترجيح، لأن التفصيل ليس من مقاصد هذا البحث، ويحتاج منهج كل ناقد منهم إلى بحث مفرد.

[١٦] القرينة الأولى: أن يُعرف المعدل بتوثيق المجاهيل:

اشتهر بعض النقاد بمنهج خاص متساهل في التعديل، حيث يُوثق الرواة الذين ينطبق عليهم حد الجهالة عند جمهور النقاد، قال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث، هو: من لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء

(١) تاريخ بغداد ٣/٤٤٠.

(٢) سؤالات السلمي ٣٠٨.

والمذاهب»[1].

ويُستثنى من وثقه ناقد معتمد، أو روى عنه ثقة لا يُحدث إلا عن الثقات، كالإمام مالك، والإمام البخاري، والإمام مسلم، وشعبة، ويحيى القطان، وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر: «من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم»[2].

وقد عُرف ابن حبان بهذا المنهج الخاص، فصرح به في كتبه، ونبه من أتى بعده من النقاد على تساهله، فهو يرى أن رواية راوٍ واحد ثقة عن الراوي تقتضي تعديله، فقد قال في مقدمة كتابه الثقات: «كل من أذكره في هذا الكتاب، فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس: فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه»[3]، وفي ترجمة: سعيد بن زياد بن قائد ابن زياد بن أبي هند الداري، قال ابن حبان: «تفرد بها سعيد هذا فلا أدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده؛ لأن أباه وجده لا يعرف لهما رواية إلا من حديث سعيد، والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما

---

(١) الكفاية في علم الرواية ٨٨/١.

(٢) لسان الميزان ١٤/١.

(٣) الثقات ١١/١–١٣.

روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان»[1]، وقد أورد في الثقات ترجمة: سيـــف أبي محمد، وقال فيه: «شيخ يروي عن منصور، روى عنه عمرو بن محمد العَنْقَزي، لست أعرف أباه، فإن كان سيف بن محمد فهو واه، وإن كان غيره فهو مقبول الرواية حتى تصح مخالفته الإثبات في الروايات، أو يسلك غير مسلك العدول في الأخبار فحينئذ يلزق به الوهن»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول»[3]، وقال أيضاً: «هذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً من نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[4]، وقال أيضاً: «هذا القول من ابن حبان يُؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات: كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته»[5]، وعدالة الراوي عنده لا تحتاج إلى تنصيص، بل كل من لم يُعرف بجرح فهو عدل، فقد قال: «العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم»[6]، وقال:

---

(١) المجروحين ١/٣٢٧.

(٢) الثقات ٨/٢٩٩.

(٣) لسان الميزان ٣/١٣٤/ ترجمة: سيف أبي محمد.

(٤) لسان الميزان ١/١٤.

(٥) لسان الميزان ١/٤٩٢/ ترجمة: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور.

(٦) الثقات ١/ ١٣.

«الناس على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها»[1].

ولذا فإن ابن حبان يعدل المجاهيل الذين اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات، بل نص في كثير منهم على أنه لا يعرفهم؛ لأنه لا يعتبر الجهالة بحالهم جرح إذا روى عنهم ثقة كما يلي:

التطبيق (٣٦): في ترجمة أبان، حيث قال فيه ابن حبان: «أبان، شيخ يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جُحَادة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[2]. وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[3].

التطبيق (٣٧): في ترجمة أيوب الأنصاري، حيث قال فيه ابن حبان: «أيوب الأنصاري، يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو»[4].

وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال: «هذا القول من ابن حبان يُؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات: كل مجهول روى عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته»[5].

التطبيق (٣٨): في ترجمة حاجب، حيث قال فيه ابن حبان: «حاجب، يروي عن جابر بن زيد، لا أدري من هو ولا ابن من هو، روى عنه الأسود بن شيبان»[6].

---

(١) المجروحين ٢/١٩٢/ ترجمة: عائذ الله المجاشعي.
(٢) الثقات ٤/٣٧.
(٣) ١/٢٦.
(٤) الثقات ٦/٦٠.
(٥) ١/٤٩٢.
(٦) الثقات ٦/٢٣٨.

وقد ذكره الإمام البخاري في الضعفاء الصغير، وقال: ((قال ابن عيينة: "كان يرى رأي الأباضية"، حدثنا محمد، ثنا محمد بن المثنى، ثنا ابن مهدي، سمع الأسود بن شيبان، عن حاجب عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: "الحدث حدثان أشدهما حدث اللسان"، ولم يتابع عليه))[1]، وأورده ابن عدي في الكامل، وقال: ((حاجب هذا الذي ذكره البخاري ذكر عنه هذا المقطوع، ليس له غيره، وحاجب لا ينسب، وإذا لم ينسب كان مجهولاً))[2].

وقد تناقض ابن حبان نفسه، فذكره في المجروحين، وقال: ((حاجب بن أبي الشعثاء من أهل البصرة، يروي عن جابر بن زيد، والحسن، روى عنه الأسود ابن شيبان، كان ممن يخطيء في روايته، ويهم فيما يرويه حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد))[3].

وحاجب قد ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[4] .

التطبيق (٣٩): في ترجمة الحسن القُرْدُوسِي، حيث قال فيه ابن حبان: ((الحسن القُرْدُوسِي، يروي عن الحسن، روى عنه عكرمة بن عمار، لا أدري من هو، ولا ابن من هو))[5].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[6].

التطبيق (٤٠): في ترجمة الحكم، حيث قال فيه ابن حبان: ((الحكم، شيخ يروي عن أنس بن مالك روى عنه معاوية بن صالح، لا أدري من هما، ولا من

---

(١) ٣٦/ ٩٢.

(٢) ٢/٤٤٨.

(٣) ١/٢٧٦.

(٤) ٢/١٤٦.

(٥) الثقات ٦/١٦٦.

(٦) ٢/٢٦٠.

أبوهما»[1]. وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان[2].

التطبيق (٤١): في ترجمة الزِّبْرِقان، حيث قال فيه ابن حبان: «الزِّبْرِقان: شيخ يروي عن النَّواس ابن سِمْعان روى داود بن أبي هند عن شهر بن حَوْشب عنه، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[3].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[4].

التطبيق (٤٢): في ترجمة سَبْرة، حيث قال فيه ابن حبان: «سَبْرة: شيخ يروي عن أنس، روى عنه السدي، لا أدري من هو»[5]، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «مجهول»[6] وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[7].

التطبيق (٤٣): في ترجمة سَلَمة، حيث قال فيه ابن حبان: «سَلَمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[8]، وذكره ابن حجر في اللسان[9].

[١٧] القرينة الثانية: أن يُخالف الساكت جرحاً معتمداً:

يرى بعض المحدثين أن سكوت الناقد عن الراوي تعديلاً، وهو لا يخلو من تأمل، وليس المراد تحرير القول هنا؛ وإنما المقصود بيان ترجيح التجريح إن كان معارضاً بالسكوت، سيما من ذُكر أن هذا منهجه، كالإمام ابن معين، حيث يقول

(١) الثقات ٤/١٤٦.
(٢) ٢/٣٤٢.
(٣) الثقات ٤/٢٦٥.
(٤) ٢/٤٧١.
(٥) الثقات ٤/٣٤١.
(٦) ٣/١٧١.
(٧) ٣/٧.
(٨) الثقات ٤/٣١٨.
(٩) ٣/٧١.

عبد الله بن أحمد الدورقي: «كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة»[١]، على أن هذا الإطلاق لا يسلم، قال الحافظ ابن رجب: «هذا على إطلاقه فيه نظر»[٢].

ولذا يقول الحافظ ابن حجر: «إن كثيراً من الأئمة وثقوا خلقاً من الرواة بحسب اعتقادهم فيهم، وظهر لغيرهم فيهم الجرح المعتبر، وهذا بين واضح في كتب الجرح والتعديل فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف بالسكوت عنها»[٣]، ومن التطبيقات:

التطبيق (٤٤): في ترجمة ابن عبد الله بن مُغَفَّل، حيث ضُعِّف بالجهالة، واُستدل بقول الإمام البخاري فيه: «ابن عبد الله بن مُغَفَّل المُزَني البصري، قاله لي أبو حفص عمرو بن علي، قال نا يحيى ابن سعيد سمع عثمان بن غياث، سمع أبا نَعامة، عن ابن عبد الله بن مُغَفَّل، عن أبيه، قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم)»، وقال لي محمد: نا عبد الله، عن قيس بن عَبَاية الزِّمَّاني، سمع عبد الله وقال لي محمد بن المثنى: نا عبد الوهاب، سمع أبا نَعامة، عن قيس بن عباد، عن عبد الله بمثله وروى عنه عثمان، وقال محمد بن يوسف: نا سفيان، عن خالد، عن أبي نَعامة، عن أنس: «عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر» والأول أصح»[٤].

وقول ابن أبي حاتم: «ابن عبد الله بن مُغَفَّل المُزَني، روى عن أبيه، روى عنه أبو نَعامة قيس بن عَبَاية سمعت أبي يقول ذلك»[٥]، ووجه الدلالة على الجهالة أنهما سكتا عنه، ومقتضى صنيع الحافظ ابن حجر أن من سكت عنه الإمام البخاري وابن أبي حاتم فهو مستور لا يضعف حديثه إذا اعتضد، فقال:

---

(١) الكامل لابن عدي ١/٢١٨، شرح علل الترمذي ٢/٨٧٩.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٨٧٩.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٠٤.

(٤) التاريخ الكبير ٨/٤٤١.

(٥) الجرح والتعديل ٩/٣٢٤.

«حديث حسن، لم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مُغَفَّل مجهول، فقد ذكره البخاري في تأريخه، ولم يذكر فيه هو، ولا ابن أبي حاتم جرحاً، فهو مستور اعتضد حديثه»[1]، وهذا يُفيد أن الأصل في الراوي الضعف المنجبر، وإنما يُحسّن حديثه لغيره إذا تُوبع ولعل الحافظ بناه على استقراء أحوالهم؛ لأن ابن أبي حاتم نص على أن هؤلاء هم من لم يقف فيهم على جرح ولا تعديل، فقال: «قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»[2]. وهذا يُفيد أنه قد يكون منهم الثقات ومن دونهم، والضعفاء ومن دونهم، والله أعلم.

[١٨] القرينة الثالثة: أن يُخالف المتساهل المتفرد بالتعديل تبييض ابن أبي حاتم للراوي:

إذا تفرد المتساهل وخالف بتعديل راوٍ بيض له ابن أبي حاتم، فيرد تعديله، ويقدم صنيع ابن أبي حاتم؛ لأنه يقتضي في الغالب الجهالة، ما لم يُخالف بتعديل معتمد، والمراد بالتبيض: أن يجعل محل الحكم عليه فراغاً، أو يصنع ذلك عند ذكر التلاميذ أو الشيوخ، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٤٥): في ترجمة إياس بن نَذير الضَّبّي الكوفي، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «يروي عن شُبْرُمة بن الطُّفَيل عن علي، روى عنه أبو حيان التيمي»[3].

وصنيعه محل تأمل، وقد خالفه ابن أبي حاتم فبيض له، فقال: «إياس بن نذير، روى عن شُبْرُمة بن الطُّفَيل، عن علي، روى عنه أبو حيان يحيى بن سعيد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٢٦.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٨.

(٣) ٦/٦٥.

ابن حيان التيمي، يُعد في الكوفيين سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك»[١].

وقال الإمام الذهبي: «ذكره ابن أبي حاتم، وبيض: مجهول»[٢]، وقال ابن حجر: «مجهول»[٣]، وقال في موضع آخر: «ذكره ابن أبي حاتم وبيض، فهو مجهول»[٤].

التطبيق (٤٦): في ترجمة إسماعيل بن أبي شعيب، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «شيخ يروي عن أم العلاء بنت الأعلم عن علي، روى عنه سعيد بن سليمان الواسطي»[٥].

وفي صنيعه تأمل، وقد خالفه ابن أبي حاتم فبيض له، وخالف حكم أبي حاتم، فقد قال ابن أبي حاتم: «إسماعيل بن أبي شعيب روى عن.....، روى عنه سعيد بن سليمان، سمعت أبي يقول: هو مجهول»[٦]. وقال الذهبي: «مجهول»[٧]، وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال: «بيض ابن أبي حاتم موضع شيخه وموضع الراوي عنه، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين»[٨].

التطبيق (٤٧): في ترجمة عبد الأعلى الجُعْفي، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «عبد الأعلى الجُعْفي، يروي المقاطيع عن إبراهيم النخعي، روى عنه الكوفيون»[٩].

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٨٢.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٤٥١.

(٣) لسان الميزان ٧/١٨١.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٣٤٢.

(٥) ٦/٣٣.

(٦) الجرح والتعديل ٢/١٧٧.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٣٩٢.

(٨) ١/٤١١.

(٩) ٧/١٣٠.

وهذا كسابقه، قال فيه ابن أبي حاتم: ((عبد الأعلى مولى الجُعْفي كوفي، روى عن... روى عنه إبراهيم منقطع، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول))[1].

وقال الإمام الذهبي: ((بيض له ابن أبي حاتم مجهول))[2]، وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، وقال: ((ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المقاطيع عن إبراهيم النخعي رحمه الله))[3].

وما تقدم مقيد بتفرد المتساهل، وإذا تُوبع بتعديل معتمد، فيقدم على تبيض ابن أبي حاتم؛ لأنه كالجرح المبهم، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٤٨): في ترجمة سَعْدان بن سعد الليثي، حيث بيض له ابن أبي حاتم، فقال: ((سَعْدان بن سعد الليثي روى عن...، روى عنه...، سمعت أبي يقول: هو مجهول))[4].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: ((سَعْدان بن سعد الليثي أبو الحسن، يروي عن الأشعث بن عبد الملك عن الحسن: في رجل أقطع تزوج امرأة ولم يعلمها، قال: هي بالخيار إذا علمت، روى عنه يحيى بن معين))[5].

وهذا قد روى عنه الإمام يحيى بن معين، وكفاه تعديلاً، ولذا قال الحافظ ابن حجر: ((يكفيه رواية ابن معين عنه))[6].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/٢٣٧.

(٣) ٣/٣٨٣.

(٤) الجرح والتعديل ٤/٢٨٩.

(٥) ٨/٣٠٥.

(٦) لسان الميزان ٣/١٥.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمصطلحاته:

يستعمل الناقد أحياناً في التجريح مصطلحات ظاهرها التعديل قد يخفى أمرها عند من لا خبرة له، منها ما اشتملت عليه القرائن التالية:

[١٩] القرينة الأولى: استعمال لفظ: "جيد" في الشيعي:

قد يشتهر الناقد ببدعة بحيث يُثني على من وافقه، كأبي نُعيم الفضل بن دُكين، حيث إنه معروف بتوثيق من وافقه في بدعة التشيع، قال الإمام ابن معين: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً فقال: هو جيد وأثنى عليه، فهو شيعي»[١].

[٢٠] القرينة الثانية: استعمال لفظ: " الصدوق " في بيان كثرة الكذب:

قد يوصف الراوي بالصدق، ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٤٩): في ترجمة يونس بن محمد البصري الصدوق، حيث وصف بالصدوق ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، لعله من شدة كذبه سيما في الواضحات.

وقد رآه الإمام أحمد، وسأله عن أشياء، فقد روى أبو عبد الرحمن عبد الله عن أبيه الإمام أحمد أنه قال: «قلت ليونس الصدوق: حماد بن سلمة، عمن كان يفيد في آخر عمره؟ قال: عن سعيد الجُرَيري، يعني يحدث عنه، قال أبي: قدم علينا يونس مرة، فأخرج شيوخاً وكان يتتبع الشيوخ، قال أبي: رأيت يونس الصدوق عند إبراهيم بن سعد، أظن أبي قال: فجعل يذاكره أو يستخرج منه أو كما قال أبي»[٢]، ورواه العقيلي[٣]، وابن عدي[٤]، من طريق عبد الله، وزادا في آخره عن

---

(١) سؤالات ابن الجنيد٧٩٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال٢٦٨٣.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤/٤٦٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/١٧٩.

أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، أنه قال: «يعني بالصدوق: الكذوب مقلوباً».

وقد أورده العقيلي في الضعفاء[1]، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال[2]، وقالا: «يونس الكذوب».

وقال الإمام الذهبي: «يونس الصدوق سُمي بالضد، رآه أحمد بن حنبل، وسأله عن شيء»[3] وقال مرة: «يونس الكذوب، ومنهم من يقول فيه: الصدوق على سبيل التهكم»[4] وذكره ابن حجر في التقريب تمييزاً، وقال: «يونس بن محمد الصدوق كذاب»[5]، وقال مرة: «إنما قيل له: الصدوق، على سبيل التهكم»[6].

[٢١] القرينة الثالثة: استعمال لفظ: "قد عرفته" في بيان ضعف الراوي، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٠): في ترجمة عبد السلام بن حرب المُلائي، حيث قال فيه الإمام ابن المبارك: «قد عرفته».

وهو يُريد بيان ضعفه عنده، فقد قال عبد الله: «حدثني حسن بن عيسى قال: سمعت عبد الله بن المبارك، وسألته عن عبد السلام بن حرب؟ فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه»[7]، وجاء تضعيفه له بصورة أُخرى، فقال الإمام أحمد: «ذُكر لابن المبارك: عبد السلام بن حرب فقال: ما

(١) (٤/٤٦٢).

(٢) (٧/١٧٩).

(٣) المغني في الضعفاء ٢/٧٦٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٧/٣٢١.

(٥) (٧٩١٥).

(٦) تهذيب التهذيب ١٢/٣٦٨.

(٧) العلل ومعرفة الرجال ٦٠٧٥.

تحملني رجلي إليه))[١].

[٢٢] القرينة الرابعة: استعمال لفظ: " مشهور الحديث " فيما لا يُفيد شهرة حال الراوي ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥١): في ترجمة حفص بن حسان، حيث روى له الإمام النسائي حديثاً، قال: ((أخبرنا قتيبة قال حدثنا جعفر بن سليمان، عن حفص بن حسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار))[٢].

وقال الإمام المزِّي: ((حفص بن حسان: روى عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان الضبعي، قال النسائي: مشهور))[٣].

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: ((قلت: لفظ النسائي: "مشهور الحديث"، وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل لا سيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة))[٤] ولذا قال في التقريب: ((حفص بن حسان مقبول))[٥].

وقال الإمام الذهبي: ((حفص بن حسان، عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان فقط فيه جهالة))[٦]، وقال مرة: ((لا يعرف))[٧].

[٢٣] القرينة الخامسة: استعمال لفظ: " على يدي عدل" في بيان ضعف الراوي ومن تطبيقاته:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٥٣٩، ٦٠٧٧.

(٢) سنن النسائي ٨/٧٧/٤٩١٨، ٤٦كتاب قطع السارق، ٩ ذكر الاختلاف على الزهري.

(٣) تهذيب الكمال ٧/٧ / ١٣٨٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/٣٤٤.

(٥) ١٤٠٢.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٣١٧.

(٧) المغني في الضعفاء ١/١٧٩.

التطبيق (٥٢): في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو على يدي عدل»[١]، وأراد به جرح الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: "على يدي عدل" معناه: قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب»[٢].

ويؤكد كلام الحافظ، صنيع الإمام أبي حاتم في تراجم أخرى، حيث يقول عبد الرحمن: «سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهري؟ فقال: هو على يدي عدل، أدركته، ولم أكتب عنه»[٣]، وقال: «سألت أبي عن عمر بن حفص العَبْدي؟ فقال: ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو على يدي عدل»[٤].

[٢٤] القرينة السادسة: استعمال لفظ: " صالح" في الثناء على ورع الراوي لا ضبطه، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٣): في ترجمة يحيى بن محمد بن قيس المدني أبي زُكَيْر، حيث قال فيه الإمام الخليلي: «شيخ صالح»[٥].

والذي يظهر أن مراده الثناء على صلاحه وورعه، قال الحافظ ابن حجر: «أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: " صالح الحديث "، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يُريدون به في الديانة، والله أعلم»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل ٧/٢٤٣.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/١٢٤.
(٣) الجرح والتعديل ٩/٢١٤.
(٤) الجرح والتعديل ٦/١٠٣.
(٥) الإرشاد ١/١٧٣.
(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٧٧.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمستنده:

[٢٥] القرينة الأولى: أن يكون الجرح مفسراً بقادح:

يُشترط في تقديم الجرح على التعديل المعتبر- يخرج به تعديل المتساهلين ونحوه، فلا يحتاج لهذا الشرط إن كان الجرح من ناقد معتمد – أن يكون الجرح مفسراً بقادح، فقد قال الإمام البخاري «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[1]، وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[2]، وقال الإمام البيهقي: «باب لا يقبل الجرح فيمن ثبتت عدالته إلا بأن يقفه على ما يجرحه، به قال الشافعي رحمه الله؛ لأن الناس يختلفون ويتباينون في الأهـــواء»[3] وقال الإمام ابن عبد البر: «الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته للعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي الجارح في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته»[4]، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٤): في ترجمة محمد بن بيان بن مسلم أبي العباس الثقفي المعروف بابن البَخْتَري، حيث وثقه محمد بن عبيد الله .بن الشَخّير، فقال: «حدثنا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البَخْتَري في مجلس بن أبي داود سنة ست عشرة قال ابن الشَخّير: وكان ثقة»[5].

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٢٤١/ ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.

(٣) سنن البيهقي الكبرى ١٠/١٢٤.

(٤) جامع بيان العلم ٥٠٣.

(٥) تاريخ بغداد ٢/٩٧.

وفي صنيع ابن الشَخِّير نظر؛ لأن ابن البَخْتَري جُرّح بمفسر قادح مهلك، فقد وضع حديثاً في فضل سورة التين، فقد قال أبو القاسم الأزهري: «نا محمد ابن عبيد الله بن الشَخِّير قال: نا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البَخْتَري في مجلس بن أبي داود سنة ست عشرة قال ابن الشَخِّير: "وكان ثقة أملى علينا من أصله"، قال: نا الحسن بن عرفة قال: نا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس، قال: «لما نزلت سورة التين على رسول الله ﷺ فرح لها فرحاً شديداً حتى بان لنا شدة فرحه فسألنا ابن عباس بعد ذلك عن تفسيرها؟ فقال: أما قول الله تعالى: ﴿والتين﴾[1] فبلاد الشام ﴿والزيتون﴾[2] فبلاد فلسطين، ﴿وطور سينين﴾[3] فطور سينا الذي كلم الله عليه موسى، ﴿وهذا البلد الأمين﴾[4] فبلد مكة، و﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾[5] محمد ﷺ ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾[6] عباد اللات والعزى، ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾[7] أبو بكر وعمر ﴿فلهم أجر غير ممنون﴾[8]عثمان بن عفان، ﴿فما يكذبك بعد بالدين﴾[9]علي بن أبي طالب ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾[10] بعثك فيهم نبياً، وجمعكم على التقوى يا محمد»»[11].

---

(١) آية رقم: ١.

(٢) آية رقم: ١.

(٣) آية رقم: ٢.

(٤) آية رقم: ٣.

(٥) آية رقم: ٤.

(٦) آية رقم: ٥.

(٧) آية رقم: ٦.

(٨) آية رقم: ٦.

(٩) آية رقم: ٧.

(١٠) آية رقم: ٨.

(١١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٩٧/٢، وابن الجوزي في الموضوعات ٤٨٧.

وقال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث بهذا الإسناد: باطل لا أصل له يصح فيما نعلم والرجال المذكورون في إسناده كلهم أئمة مشهورون غير محمد ابن بيان، ونرى العلة من جهته وتوثيق ابن الشِّخِّير له ليس بشيء؛ لأن من أورد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد قد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا في حاله، ويبحثوا عن أمره، ولعله كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشِّخِّير به الظن، وأثنى عليه لذلك، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث"»[1]، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: «هذا حديث موضوع بارد الوضع بعيد عن الصواب، فالحمل فيه على ابن بيان الثقفي وكأنه قد تلاعب بالقرآن»[2]، وقال الإمام الذهبي في ابن بيان: «متهم بوضع الحديث روى بقلة حياء من الله تعالى...– وذكر الحديث السابق»[3].

[٢٦] القرينة الثانية: التكلف في رد الجرح المفسر القادح:

قد يحمل الناقد الجرح المفسر المؤثر على أمر بعيد لا يخلو من تكلف، ولا يكون له مستند فيما ذهب إليه، فيترجح الجرح في الراوي، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٥): في ترجمة محمد بن حسان بن مصعب الخزاز الكوفي ثم الرازي مسكناً، حيث قال فيه بلديه الإمام أبو حاتم: «صنف كتاب المعراج، وكان كذاباً»[4]، وذكره الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال، وحمل كلام أبي حاتم على الكذب في حديث الناس، فقال: «قال أبو حاتم: "ضعيف، وكان كذاباً": يعني في حديث الناس»[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٩٨.

(٢) ١/ ٤٠٧/ ٤٨٧.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/٨٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٦٠.

(٤) الجرح والتعديل ٧/٢٣٨.

(٥) ٦/١٠٥.

وصنيعه محل تأمل؛ لأن الأصل في الإطلاق أنه الكذب الجارح، والسياق يُؤكده؛ لأنه مقرونٌ بالضعف، ولم يذكر الذهبي حجة في هذا التأويل، بل يتأكد كلام الإمام أبي حاتم بدليل آخر لا مجال فيه للتأويل، وهو نص الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمَير على كذبه في الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم: «سُئل محمد بن عبد الله بن نُمَير عنه، وقيل له: بالري رجل كوفي، يقال له: محمد بن حسان، يروي عن أبيك؟ قال: وأي شيء روى عن أبي؟ قال: روى عن أبيك عن يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمن بن سَمُرة، عن ﷺ، قال: «رأيت رجالاً يُؤتى بهم....» الحديث الطويل، قال: ترك الناس كلهم، وجاء يكذب على أبي»[1]، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «قال الذهبي: "يعني في حديث الناس"، ولم يذكر مستنده فيما قال»[2]، والصواب أن الراجح فيه الجرح، وهو الذي يُوافقه صنيع الإمام الذهبي نفسه في المغني، حيث اقتصر فيه على ذكر كلام أبي حاتم، فقال: «قال أبو حاتم: ضعيف، كذاب»[3].

التطبيق (٥٦): في ترجمة عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبْدي البصري، حيث رماه حماد بن زيد البصري بالكذب.

وتعقبه الإمام ابن عبد البر، فحمله على التحامل العقدي، وصنيع الإمام ابن عبد البر محل تأمل، ولا يخلو من تكلف، فقد ثبت كذب عمارة من عدة أوجه، وسبق تفصيله[4].

[٢٧] القرينة الثالثة: أن يُستند في التعديل على ما لا يُفيد الضبط:

لا يُشترط تفسير التعديل إذا كان من ناقد معتمد في الجرح والتعديل سواء عُورض أم لم يُعارض، وإنما يُشترط التفسير في الجرح إذا عارضه تعديل

---

(١) الجرح والتعديل ٢٣٨/٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٩٩/٩.

(٣) المغني في الضعفاء ٥٦٧/٢.

(٤) تطبيق رقم: ٤.

معتبر، ولكن إذا تبين أن المعدل استند في تعديله على ما لا يصلح للتعديل، فيرد التعديل، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٧): في ترجمة محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي، حيث قال فيه: «إسماعيل بن علي الخُطَبي: ما رأيت أكثر ناساً من مجلسه، وكان ثقة»[1].

والذي يظهر أن الخُطَبي استند في التعديل على كثرة حضور الناس إلى مجلس الكُدَيمي؟! وفيه تأمل، ولذا قال الإمام الذهبي: «أما إسماعيل الخُطَبي، فقال بجهل: "كان ثقة ما رأيت خلقاً أكثر من مجلسه"»[2].

وقد تقدم أن غالب النقاد جرحوه جداً[3].

[٢٨] القرينة الرابعة: أن يستند المعدل على ما لا يرفع الجهالة:

التطبيق (٥٨): في ترجمة أَخْنَس والد بُكير بن الأَخْنَس كوفي، حيث ذكره الإمام البخاري في الضعفاء وقال فيه «أَخْنَس سمع الحديث من ابن مسعود روى عنه بُكَير، ولم يصح حديثه»[4]. وزاد ابن عدي عن البخاري قوله: «روى عنه – عن ابن عباس – مناكير»[5].

وقد تعقبه الإمام أبو حاتم، فقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يُنكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أعلم روى عن الأَخْنَس إلا ما روى أبو جَنَاب يحيى بن أبي حَيَّة الكوفي، عن بُكير بن الأَخْنَس، عن أبيه، فإن كان أبو جَنَاب لين الحديث، فما ذنب الأَخْنَس والد بُكَير، وبُكَير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة عن أبيه ما يلزم أباه الوهن بلا حجة»[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٣/٤٤٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/٣٧٨.

(٣) تطبيق رقم: ٣٥.

(٤) ٣٧، التاريخ الكبير ٢/٦٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٤١٩.

(٦) الجرح والتعديل ٢/٣٤٥.

والصواب مع الإمام البخاري؛ لأن الذي يظهر أن أبا جَنَاب أخطأ فجعل للأخْنَس رواية وليست له رواية، ولذا قيد أمير المحدثين الإمام أبو عبد الله البخاري الحكم بحديثه فقال: ((لم يصح حديثه))، ومحله– والحال هذه– الضعفاء؛ لأن من لا تُعـرف عدالته وحاله فالأصل فيه الجهالة، سيما وأن أبا حاتم نفسه قد نص على أنه لا يُعرف للأخْنَس رواية إلا من طريق أبي جَنَاب – وهو ضعيف –، فأصبح خلافه لفظياً، ويُؤكد حكم الإمام البخاري أن أبا زرعة ذكر الأخنس في الضعفاء(1)، وكذا صنع العقيلي(2)، وابن عدي، وزاد ابن عدي: ((غير معروف))(3)، ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام أبو حاتم، فقال: ((لا يلزم من ذلك أن يكون الرجل ثقة، إذ حاله غير معروفة، ورواية ابنه عنه فقط، لا ترفع جهالة حاله، هذا إن رفعت جهالة عينه، والله أعلم))(4).

المطلب الرابع: القرائن المتعلقة بمخالفته:

يُقدم الجرح عند التعارض إذا كان عدد المعدلين قلة سيما إن كانوا من المتساهلين، وكان المجرحون هم غالب النقاد المعتمدين، ولم يُخالفوا بحجة ظاهرة، فإن تقاربوا في العدة والاعتماد قُدم التعديل إلا إذا كان الجرح مفسراً بقادح فيقدم، قال الحافظ ابن حجر: ((إن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قبل، وإلا عمل بالتعديل))(5).

[٢٩] القرينة الأولى: مخالفة المعدل للمشهور من ضعف الراوي:

التطبيق (٥٩): في ترجمة إسحاق بن بشر بن محمد أبي حذيفة البخاري

---

(١) البرذعي ١/٦٠٣.

(٢) ضعفاء العقيلي ١/١٢١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٤١٩.

(٤) لسان الميزان ١/٣٣١.

(٥) لسان الميزان ١/١٥.

مولى بني هاشم، حيث روى عنه محمد بن عمر الدارا بِجَرْدِي فقال: «حدثنا أبو حذيفة البخاري ثقة».

وفي صنيعه نظر؛ لأنه خالف غالب النقاد الذين رموه بالكذب أو تركوه، فقد قال أبو بكر ابن أبي شيبة: «كذاب»[١]، وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «ترك الناس حديثه»[٢]، وقال النقاش: «يضع الحديث»[٣]، وقال ابن عدي: «أحاديثه منكرة إما إسناداً، أو متناً، لا يتابعه أحد عليها»[٤]، وقال الدارقطني: «كذاب، متروك»[٥]، وقال الخطيب البغدادي: «حدث بأحاديث باطلة»[٦]، ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب الدارا بِجَرْدِي، فقال: «تفرد الدارا بِجَرْدِي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بَيِّن الأمر، لا يخفى حاله على العميان»[٧].

التطبيق (٦٠): في ترجمة الحجاج بن أَرْطَأة النَّخَعي الكوفي، حيث وثقه الإمام شعبة، فقد قال أبو شهاب موسى بن نافع الحناط– واللفظ له –[٨]، ومعاوية بن هشام: «قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أَرْطَأة، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام» يُريد تضعيف خالد الحذاء، وهشام بن حسان.

وقد خالف في الحجاج حكم الجمهور، كما خالف غالب النقاد في تضعيف خالد وهشام قال الإمام الذهبي: «ما التفت أحد إلى هذا القول

---

(١) لسان الميزان ١/٣٥٤.

(٢) الكنى ٢٩ أ.

(٣) لسان الميزان ١/٣٥٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٣٣٧.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٩٢.

(٦) تاريخ بغداد ٦/٣٢٦.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٣٣٦.

(٨) ضعفاء العقيلي ٢/٤.

أبداً»[1]، وقال في موضع آخر: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالداً الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما»[2].

التطبيق (٦١): في ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني، حيث قال فيه الإمام ابن عبد البر: «هو أوثق من كل من تكلم فيه»[3].

وفي هذا العموم تأمل، فقد كان مالك[4]، ويحيى بن سعيد[5] لا يرويان عنه، وتكلم فيه ابن عيينة[6]، والإمام أحمد[7]، والإمام ابن معين[8]، وابن المديني[9]، وأبو زرعة[10]، وأبو حاتم[11]، والنسائي، وابن خزيمة[12] وأبو أحمد الحاكم[13]، والعقيلي[14]، والدارقطني وابن حبان[15]، وغيرهم.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٤٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٧٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/١٣.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/١٧٥.

(٥) الجرح والتعديل ٥/١٥٣.

(٦) علل عبد الله ٢٠٣٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٦/ ٣٥٤٣.

(٨) الجرح والتعديل ٥/١٥٣.

(٩) سؤالات ابن أبي شيبة ٨١.

(١٠) الجرح والتعديل ٥/١٥٣.

(١١) الجرح والتعديل ٥/١٥٣.

(١٢) تهذيب التهذيب ٦/١٣.

(١٣) ميزان الاعتدال ٤/١٧٥.

(١٤) الضعفاء الكبير ٢/٢٩٨.

(١٥) المجروحين ٢/٣.

ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «هذا إفراط»[1]، والإمام ابن عبد البر نفسه قد تكلم فيه فقال: «عبد الله بن محمد بن عقيل، ليس بالحافظ عندهم»[2]، وقال مرة: «عبد الله بن محمد بن عقيل قد قبل جماعة من أهل العلم بالحديث حديثه، واحتجوا به وخالفهم في ذلك آخرون»[3].

[٣٠] القرينة الثانية: مخالفة المعدل للضعف الذي استقر عليه حكم جمهور النقاد في الراوي:

التطبيق (٦٢): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي، حيث قال عدله: الدراوردي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ومصعب، ومعن القزاز، ويزيد بن هارون، وأبو عبيد[4].

وفي صنيعهم نظر، وأكثرهم ليسوا من أهل الصنعة، وقد خالفوا ما استقر عليه أمر نقاد الحديث وجهابذته: كالإمام ابن المبارك[5]، وابن نمير[6]، وإسماعيل بن زكريا[7]، وبُندار[8]، والشافعي[9]، وأحمد[10]، وابن معين[11]، وابن المديني[12]،

---

(١) تهذيب التهذيب ١٣/٦.

(٢) التمهيد ١٢٥/٢٠.

(٣) الاستذكار ٣٢٤/٥.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٧٥/٦.

(٥) المروذي ٢٤٨.

(٦) التاريخ الكبير ١/ ٥٤٣.

(٧) تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩.

(٨) تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩.

(٩) الجرح والتعديل ٢٠/٨.

(١٠) العلل ٥١٣٩، وضعفاء العقيلي ١٦٦٦.

(١١) الجرح والتعديل ٢٠/٨.

(١٢) تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩.

والبخاري[١] ومسلم[٢]، وابن راهويه[٣]، والنسائي[٤]، وأبو داود[٥]، وأبو زرعة الرازي[٦] وأبو حاتم[٧]، وأبو بشر الدولابي[٨]، والعقيلي[٩]، والدارقطني[١٠]، وابن عدي[١١]، وغيرهم حيث طعنوا فيه، وأخف أحكامهم فيه أنه: متروك الحديث. ولذا يقول الإمام الذهبي فيه: «استقر الإجماع على وهن الواقدي»[١٢].

المبحث الثالث:

القرائن المتعلقة بوهمه أوضعف ما نُسب إليه أو وهم ناقله

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه:

[٣١] القرينة الأولى: جمع الناقد بين مفترق:

التطبيق (٦٣): في ترجمة عبد الملك بن عُمير القرشي الكوفي، حيث ذكر الإمام أحمد في قصة أن الثوري أثنى على حفظه.

وخالفه الإمام أبو حاتم، فذكر أن الذي أثنى عليه الثوري آخر، فقد قال

(١) الضعفاء الصغير ٣٤٤، والتاريخ الكبير ١/ ٥٤٣، والتاريخ الأوسط ٢/ ٢١١.
(٢) الكنى ق ٦٥.
(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٤) الضعفاء والمتروكين ٥٥٧.
(٥) الآجري ١٨٤٩.
(٦) الضعفاء ١١٥، ٣٠٠، والجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٧) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٨) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.
(٩) الضعفاء الكبير ١٦٦٦.
(١٠) الضعفاء والمتروكين ٤٧٨.
(١١) الكامل ٦/ ٢٤٢.
(١٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٧٥.

أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم: ((حدثني صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك، قال صالح: فقلت لأبي: فهو عبد الملك بن عُمير؟ قال: نعم، قال أبو محمد: فذكرت ذلك لأبي؟ فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عُمير لم يوصف بالحفظ))[1].

التطبيق (٦٤): في ترجمة نافع بن أبي نافع البزاز، حيث قال فيه الإمام المِزِّي: ((نافع بن أبي نافع البزاز مولى أبي أحمد، يقال كنيته أبو عبد الله، روى عن معقل بن يسار المزني، وأبي هريرة، روى عنه أبو العلاء خالد بن طَهْمَان الخَفّاف، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال عباس الدُّوري عن يحيى بن معين: "ثقة"، روى له أبو داود والترمذي والنسائي))[2].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه جمع بين مفترق: ضعيف، وثقة، فالضعيف: نافع بن أبي نافع الذي يروي عن معقل بن يسار، وروى عنه أبو الحارث خالد بن طَهْمَان الخَفّاف، وهو سماه بذلك، قال ابن أبي حاتم: ((نافع بن أبي نافع، روى عن [معقل، روى عنه أبو العلاء][3] نا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه؟ فقال: هو أبو داود نُفيع، وهو ضعيف الحديث))[4].

والثقة، هو: نافع بن أبي نافع البزاز، الذي يـــروي عن أبي هريرة، وروى عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ووثقه الإمام ابن معين[5].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام المِزِّي، فقال: ((الذي وثقه ابن معين، هو الذي روى عن أبي هريرة، وروى عنه ابن أبي ذئب، وحديثه في

(١) الجرح والتعديل ٥/٣٦٠، ١/٧٠.

(٢) تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٣.

(٣) التكميل من نسخة ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦.

(٤) الجرح والتعديل ٨/٤٥٩، وتهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦.

(٥) الدوري ٨٥١، والجرح والتعديل ٨/٤٥٣.

السنن ومسلم وأحمد وصحيح ابن حبان، وقد وصفوه بالبزاز، وأما الذي يروي عن معقل بن يسار، فقد أفرده ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة، فقال: "يروي عن معقل، روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه؟ فقال: هذا أبو داود نُفيع، وهو ضعيف»[1].

[٣٢] القرينة الثانية: ضعف الناقل:

التطبيق (٦٥): في ترجمة إسماعيل بن يعلى أبي أمية الثقفي البصري، حيث قال الحافظ ابن عدي: «حدثنا الحسن بن علي بن زُفَر، قال سمعت الصَّبَّاح بن عبد الله يقول: سمعت شعبة يقول: "اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه رجل شريف لا يكذب "»[2]، ورواه غلام خليل عن شيبان عن شعبة[3] وذكر ابن الجوزي إسماعيل في الضعفاء والمتروكين، وقال: «قال شعبة: اكتبوا عنه فإنه شريف لا يكذب»[4]، وقال الإمام الذهبي في إسماعيل: «قد مشـــاه شعبة وقال: "اكتبوا عنه فإنه شريف"»[5].

وهذا التعديل لا يثبت عن شعبة؛ لأن إسناده موضوع، فابن زُفَر، هو: الحسن بن علي ابن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زُفَر أبو سعيد العَدَوي البصري، الوضاع المعروف، قال فيه الحافظ ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم إن الله لم يخلقهم، حدث عن خِراش عن أنس، والصَّبَّاح بن عبد الله أبو بشر، وإبراهيم بن سليمان السُّلَمي جميعاً عن شعبة»[6].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٣١٥.

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري ٦٠٤.

(٤) (١/١٢٤).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٤١٧.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٨.

والصَّبّاح بن عبد الله أبو بشر، لا يعرف، قاله ابن عدي[١].

وغلام خليل، هو: أحمد بن محمد بن غالب أبو عبد الله مولى باهلة البصري، وضاع قال ابن عدي: ((سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عَرُوبة يقول قلت لغلام الخليل هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها قال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة))، وقال الحافظ ابن عـــدي: ((غلام الخليل أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بيّن الأمر في الضعفاء))[٢]، وقال الدارقطني: ((غلام الخليل يضع الحديث متروك))[٣].

ولذا فإن الإمام أبا داود كذب هذه الحكاية، فقد قال أبو عُبيد الآجُرِّي: ((قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول: "اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار، فإنه صدوق"؟ فكَذَّب الذي حكى عنه قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كذب الذي حكى هذا))[٤].

وتعقب الحافظ ابن حجر الإمام الذهبي، فقال: ((غلام خليل كما تقدم مجمع على تكذيبه فكيف جزم المؤلف أن شعبة قال: "اكتبوا عنه"؟!))[٥]. وأما إسماعيل، صاحب الترجمة، فهو: متروك الحديث، قد طعن فيه الأئمة النقاد، فقال الإمام ابن معين: ((ليس بثقة))[٦]، وقال مرة: ((متروك الحديث))[٧]، وقال

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٨، ٣٤٠؛ لسان الميزان ٣/١٧٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/١٩٥.

(٣) سؤالات الحاكم ١٥.

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري٦٠٤.

(٥) لسان الميزان ١/٤٤٥.

(٦) الدقاق ٢٩٥.

(٧) ضعفاء العقيلي ١/٩٥.

الإمام البخاري: «سكتوا عنه»[1]، وقال الإمـــام النسائي[2]، والدارقطني[3]: «متروك»، وقال الإمـــام أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي»[4]، وتكلم فيه غيرهم.

التطبيق (٦٦): في ترجمة فرج بن فَضَالة أبي فَضَالة الشامي الحمصي، حيث قال سليمان بن أحمد الواسطي «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما رأيت شامياً أثبت من فرج بن فَضَالة وأنا استخير الله في الحديث عنه»[5]، وقال سليمان أيضاً: «سمعت يزيد بن هارون يقول: رأيت شعبة بن الحجاج عند فرج ابن فَضَالة، يسأله عن حديث من حديث إسماعيل بن عياش»[6].

وما حكاه سليمان فيه نظر، وهو آفته، فقد قال الإمـــام البخاري في سليمان: «فيه نظر»[7]، وقال الحافظ ابن عدي فيه: «لسليمان بن أحمد أحاديث أفراد غرائب، يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه»[8]، وقال في موضع آخر: «قد سرقه جماعة من الضعفاء، ذكرهم في كتابي هذا، فحدثوا به عن الوليد منهم سليمان بن أحمد الواسطي»[9]، وصنيع سليمان يُخالف المحفوظ عن ابن مهدي من أنه لا يُحدث عنه، قال الفلاس: «كان عبد الرحمن لا يُحدث عن فرج بن فَضَالة، ويقول:

(١) التاريخ الأوسط ٢٥١/١، والتاريخ الكبير ٣٧٧/١.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤١.

(٣) الضعفاء والمتروكين٧٨.

(٤) الجرح والتعديل ٢٠٣/٢.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤١٥/٥، تهذيب التهذيب ٢٣٥/٨.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٥/١/ ترجمة إسماعيل بن عياش.

(٧) التاريخ الكبير ٣/٤.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٢/٣.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٩/٣.

حديثه عن يحيى بن سعيد أحاديث منكرة مقلوبة»[١]، وقال الإمام البخاري: «كان عبد الرحمن لا يحدث عن فرج بن فَضَالة، ويقول: حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث منكرة مقلوبة»[٢].

وفرج ضعفه الإمام البخاري وغيره، فقال الإمام البخاري فيه: «منكر الحديث»[٣] وقال ابن عدي: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[٥].

وضعّف الحافظ ابن حجر هذه الحكاية، فقال: «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي وهو كذاب، وقد قال البخاري: "تركه ابن مهدي"»[٦].

[٣٣] القرينة الثالثة: إعلال التعديل بالشذوذ أو النكارة:

أولاً: شذوذه: يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أنه يُخالف رواية أكثر الثقات عن الناقد، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٦٧): في ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ثم المكي أبي يوسف، حيث قال فيه الإمـــام ابن عدي: «في كتابي بخطي: عن عبد الله بن إسحاق المدائني، ثنا نصر بن محمد، سألت يحيى بن معين عن يعقوب بن حميد بن كاسب؟ فقال: ثقة»[٧].

---

(١) ضعفاء العقيلي ٣/٤٦٢؛ والجرح والتعديل ٧/٨٥، والمجروحين ٢/٢٠٦.

(٢) التاريخ الأوسط ٢/١٧٣.

(٣) الضعفاء الصغير ٣٠٠؛ والتاريخ الكبير ٧/١٣٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢٩.

(٥) تقريب التهذيب ٥٣٨٣.

(٦) تهذيب التهذيب ٨/٢٣٥

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/١٥١.

وجاء تضعيفه في رواية الدُّوري، وغيره، قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: ابن كاسب ليس بشيء»[1]، وقال مرة: «ليس بثقة»[2]، وقال ابن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين يقول: كذاب، خبيث، عدوا الله، محدود، قيل له: فمن كان محدوداً، لا يقبل منه حديثه؟ فقال: لا، لا يُقبل حديث من حد»[3]، وقال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني قال رأيت أبا داود السِّجِسْتَاني صاحب أحمد بن حنبل، قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه؟ فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها»[4]، قال الحافظ ابن حجر: «هذا الجرح قادح ولهذا لم يخرج عنه أبو داود شيئاً»[5]، ولذا ردّ الذهبي رواية مضر، فقال: «شَذَّ مُضَر بن محمد الأسدي، فروى عن يحيى بن معين: ثقة»[6].

التطبيق (٦٨): في ترجمة يحيى بن هاشم بن كثير بن قيس الغساني أبي زكريا السِّمْسَار البغدادي، حيث قال القاسم بن عبد الرحمن بن زياد الأنباري: «سألت يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم السِّمْسَار: أهو كذاب؟ فقال: لا أعرفه كاذباً، ولكنه شيخ قد خرف وكبر»[7].

وهذه رواية مردودة؛ لأنها شاذة تخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين، فقد قال أبو يعلى الموصلي: «ذُكر ليحيى بن معين وأنا حاضر السِّمْسَار، فقال: كان

---

(١) (٧٧٢).

(٢) الجرح والتعديل ٩/٢٠٦.

(٣) (١/٢٠).

(٤) ضعفاء العقيلي ٤/٤٤٦.

(٥) هدي الساري ٤٥٤.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٢٧٦.

(٧) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

جاري، لا يحمل عن مثله الحديث، كذاب»[١]، وقال الحسين بن حبان: «قال أبو زكريا: السِّمْسَار كذاب خبيث دجال عدو الله كان جارنا ها هنا»[٢]، وقال عبد الخالق بن منصور: «سمعت يحيى ابن معين يقول: السِّمْسَار يعني يحيى بن الهاشم، دجال هذه الأمة»[٣]، وقال أحمد بن محمد ابن القاسم بن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين، يقول: إسحاق بن نَجِيح المَلَطي: كذاب عدو لله، رجل سوء، خبيث، وأبو البَخْتَري، يعني القرشي– وهب بن وهب –: كذاب عدو لله، خبيث وأبو داود النَّخَعي– سليمان بن عمرو–: كذاب النَّخَع، والسِّمْسَار: كذاب خبيث هو الدجال، هذا يخرج الدجال من هذه القرية، وهو أشرهم يعني أشر من المَلَطِي، ومن أبي البَخْتَري ومن أبي داود»[٤]، وقال مهنا: «سألت أحمد عن يحيى ابن هاشم السِّمْسَار؟ فقال: آه آه لا يُكتب عنه، قال مهنا: قال يحيى بن معين: ليس هو بالثقة كذاب خبيث، قلت ليحيى: قد حدث عن يزيد بن هارون؟ قال: ولو حدث عن منصور بن المعتمر لم يكن بالثقة؟ قلت ليحيى تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن وُضعت له»[٥]. ولذا قال الحافظ ابن حجر عن رواية القاسم: «هذه رواية شـاذة، وأكثر الرواة عن يحيى بن معين نقلوا عنه تكذيبه»[٦].

وقد كـذب النقاد السِّمْسَار، فقال صالح جَزَرة: «كان يكذب في الحـديث»[٧]، وقـال أبو حـاتم: «كان يكذب، وكان لا يصـدق تـرك

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٢٥١.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٤) (١/ ٧، ٨، ٩، ١٠).

(٥) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٦) لسان الميزان ٦/٢٨٠.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٢٢٥.

حديثه))[1]، وقال ابن عدي: ((يضع الحديث ويسرقه))[2].

التطبيق (٦٩): في ترجمة عباد بن صهيب البصري، حيث روى ابن أبي داود، عن يحيى بن عبد الرحمن عن الإمام ابن معين أنه عدله[3].

وهو يخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين، كرواية الدُّوري، حيث قال: ((سمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم، يروي عنه مالك بن أنس، قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟ قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، ولا يدعوا إليه كهشام الدَّستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعوا إليه))[4]، ولذا رد الحافظ ابن حجر رواية التعديل، فقال: ((في رواية شاذة، عن يحيى بن معين هو: ثبت))[5].

وعباد قال فيه الإمام البخاري[6]، وأبو بكر بن أبي شيبة[7]، والنسائي[8]، والذهبي: ((متروك الحديث))، وقال الإمام البخاري مرة: ((سكتوا عنه))[9]، وقال ابن المديني: ((ذهب حديثه))[10]، وقال أبو حاتم[11]: ((ضعيف الحديث، منكر

---

(١) الجرح والتعديل ٩/١٩٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٢٥١.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/٢٩.

(٤) ٣٥٨١.

(٥) لسان الميزان ٣/٢٣٠.

(٦) التاريخ الكبير ٦/٤٣، والضعفاء الصغير ٢٢٨.

(٧) الجرح والتعديل ٦/٨١.

(٨) الضعفاء والمتروكين ٤١١.

(٩) التاريخ الأوسط ٢٧٧١.

(١٠) الجرح والتعديل ٦/٨١.

(١١) الجرح والتعديل ٦/٨١.

الحديث، ترك حديثه».

ثانياً: نكارته: يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أن إسناده ضعيف، ويُخالف المحفوظ عن الناقد، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٧٠): في ترجمة إبراهيم بن هُدْبة أبي هُدْبة الفارسي، حيث قال أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب: «أخبرنا أبو مسلم بن مِهْران، أخبرني محمد ابن زكريا الشُّرُوطي بنسف، حدثنا يحيى بن بدر، قال: قال يحيى بن معين: "إبراهيم بن هُدْبة هو الفارسي أبو هُدْبة، لا بأس به ثقة"»[١].

وفي هذه الحكاية نظر إسناداً ومتناً، أما الإسناد فمظلم، وأما المتن فباطل منكر يُخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين الذي يُوافق ما اشتهر به أبو هُدْبة عند النقاد من الكذب، حتى كان العامة يخشون أنه شيطان من كثرة كذبه، فقد قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: قدم أبو هُدْبة فاجتمع عليه الخلق، فقالوا له: أخرج رجلك؟! فقالوا ليحيى: لم قالوا له أخرج رجلك؟! قال: كانوا يخافون أن تكون رجله رجل حمار يكون شيطاناً، أو قال فيكون شيطاناً»[٢].

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيد: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن أبي هُدْبة؟ قال: قدم علينا ها هنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه كذاب خبيث»[٣].

وقد تكلم النقاد في إبراهيم، ورموه بالكذب، قال أبو حاتم: «كذاب»[٤]، وقال النسائي: «متروك الحديث»[٥]، وقال ابن حبان: «دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما

(١) تاريخ بغداد ٦/٢٠١.

(٢) ٤٦٦١.

(٣) تاريخ بغداد ٦/٢٠٠.

(٤) الجرح والتعديل ٢/١٤٣.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٩.

كبير عل يروي عن أنس ويضع عليه»[1]، وقال الحافظ ابن عدي: «هذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هُدْبة، كلها بواطيل، وهو متروك الحديث بيّن الأمر في الضعف جداً»[2]. وقد تعقب الخطيب البغدادي حكاية التوثيق فقال: «المحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول»[3]، وقال الإمام الذهبي: «لا يفرح عاقل بما جاء بإسناد مظلم عن يحيى بن بدر فهذا القول باطل»، ثم ذكر مخالفته للمحفوظ عن ابن معين[4].

المطلب الثاني: وهم الناقل:

[٣٤] القرينة الأولى: اختصاره كلام الناقد أو روايته له بالمعنى بما يُخل بمعناه:

التطبيق (٧١): في ترجمة إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأُبُلّي، حيث قال الإمام الذهبي: «قال أبو حاتم لا بأس به»[5].

وفي صنيع الإمام الذهبي تأمل، والذي يظهر أنه اختصره بما يُخل بمعناه، فقد قال ابن أبي حاتم: «سمع أبي منه بالبصرة في الرحلة الثالثة، وسألته عنه؟ فقال: كتبت عنه، وعن أبيه وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه؟ قلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكنني أن أقول لا بأس به»[6].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر قال: «في الميزان أن أبا حاتم قال: "لا بأس به" وهو خطأ»[7].

---

(١) المجروحين ١/١١٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٠٨.

(٣) تاريخ بغداد ٦/٢٠٠.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢٠٠.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢٣٨.

(٦) الجرح والتعديل ٢/١٦٥.

(٧) تهذيب التهذيب ١/٢٥٢.

[٣٥] القرينة الثانية: الفهم الخاطئ لكلام الناقد:

التطبيق (٧٢): في ترجمة سَلْم بن سالم البَلْخي أبي محمد، حيث حكى الإمام الذهبي عن ابن عدي أنه قال فيه: «أرجو أنه لا بأس به»(١).

وفيما حكاه الإمام الذهبي تأمل، فابن عدي قال: «لسلم بن سالم أحاديث إفرادات وغرائب، وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث، وبعضها لعل البلاء فيه من غيره وأرجو أن يحتمل حديثه»(٢).

والذي يظهر أن مراده احتمال حديثه في المتابعات، فيكون الأصل فيه الضعف؛ لأنه أورده في الكامل، وأورد في ترجمته تضعيف النقاد له، كالإمام ابن المبارك وابن معين وأحمد والنسائي والجَوْزَجاني(٣).

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام الذهبي، فقال: «هذا لم يقل فيه ابن عدي: "لا بأس به"، وإنما قال بعد أن أورد له أحاديث: "هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له، وله أفراد وأرجو أن تحتمل حديثه" وبين هاتين العبارتين فرق كبير، والله الموفق ولا قوة إلا بالله»(٤).

[٣٦] القرينة الثالثة: جمعه بين مفترق:

التطبيق (٧٣): في ترجمة سماك بن حرب الكوفي، حيث أورد الإمام المزّي في ترجمته أن عبد الرزاق روى عن الثوري أنه قال: «ما يسقط لسماك بن حرب حديث»(٥).

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «الذي حكاه المؤلف عن عبد الرزاق عن الثوري، إنما قاله الثوري في سماك بن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٢٦٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٢٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٢٦.

(٤) لسان الميزان ٣/٦٣.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/١١٨.

فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه»[١]، وكلام الثوري في ابن الفضل رواه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقال: «نا أبو عبد الله الطهراني، نا عبد الرزاق، قال: قال الثوري: لا يكاد يسقط سماك بن الفضل حديثاً قال أبو محمد: يعني لصحة حديثه»[٢]، وقد أورده المزي نفسه في ترجمة ابن الفضل[٣].

التطبيق (٧٤): في ترجمة عبد الله بن يحيى بن سلمان الثقفي أبي يعقوب التَوْأم البصري ويقـــال: عباد ويقال: عبادة، وقد ذكر ابن خلفون أن الإمام النسائي حكى توثيقه بقوله: «أخبرني إبراهيم بن يعقوب - الجَوْزجاني -، قال حدثنا عبد الله بن يحيى الثقفي ثقـــة مأمون، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عثمان بن حكيم، قال حدثنا خالد بن سلمة، قال سمعت عبد الحميد سأل موسى بن طلحة: كيف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال موسى: ســـألت زيد بن خارجة؟ فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله كيف الصلاة عليك؟ قال: صلوا، ثم قولوا: اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»[٤].

وفي صنيع ابن خلفون تأمل؛ لأن التَوْأم مشهور بالضعف[٥]، وأما المراد بكلام الإمام النسائي السابق، فهو: عبد الله بن يحيى الثقفي البصري أبو محمد، وثقه العجلي[٦]، وغيره.

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن خلفون، فقال: «زعم ابن خلفون أن النسائي قال هذا في حق التَوْأم، وليس كما زعم فإن التَوْأم لم يدركه الجَوْزجاني،

(١) تهذيب التهذيب ٤/٢٠٤.

(٢) الجرح والتعديل ٤/٢٨٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/١٢٦.

(٤) السنن الكبرى ٦/٩٨/١٠١٩٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٦/٦٩.

(٦) (٩٩١).

وهذا قد وثقه العجلي أيضاً»[١].

[٣٧] القرينة الرابعة: قلبه التجريح تعديلاً:

التطبيق (٧٥): في ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الحِزَامي الأسدي المدني صاحب أبي الزناد، وترجمة: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي أبي هاشم المدني، حيث قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: المغيرة بن عبد الرحمن الحِزَامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي: ثقة»[٢]، ورواه ابن أبي حاتم عن الدُّوري، فقال: «قُرئ على العباس بن محمد الدُّوري: عن يحيى بن معين أنه قال: مغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ثقة»[٣]، وقال: «قُرئ على العباس بن محمد الدُّوري قال: سئل يحيى بن معين عن مغيرة بن عبد الرحمن الحِزَامي؟ فقال: ليس بشيء»[٤]، وكذا صنع ابن عدي، فقال: «ثنا ابن أبي بكر وابن حماد، قالا: ثنا عباس عن يحيى، قال: مغيرة بن عبد الرحمن الحِزَامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي: ثقة»[٥].

والذي يظهر أن انقلب السياق على الدُّوري، والصواب أن الذي عدله ابن معين، هو: المغيرة بن عبد الرحمن الحِزَامي صاحب أبي الزناد، وأن الذي ضعفه هو: المغيرة بن عبد الرحمن ابن الحارث المخزومي، قال أبو عُبيد الآجُرّي: «قلت لأبي داود إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/٦٩.

(٢) (٩٢٨، ٩٢٩).

(٣) الجرح والتعديل ٨/٢٢٥/ ترجمة مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي.

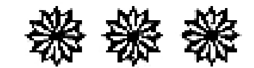
(٤) الجرح والتعديل ٨/٢٢٥/ مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي.

(٥) الكامل ٦/٣٥٥ مغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الأسدي.

الحِزَامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس، قال أبو داود: المخزومي ضعيف»[1].

ويرى الحافظ ابن حجر أن الوهم من ابن أبي حاتم، فقال: «حكى ابن أبي حاتم في ترجمته عن الدُّوري عن ابن معين أنه قال: ثقة، وذلك وهم من ابن أبي حاتم، فقد سأل معاوية بن صالح ابن معين عنه؟ فقال: لا أعرفه، وإنما الذي حكى الدُّوري عن ابن معين توثيقه: مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، المذكور قبل»[2].

والصواب كلام الإمام أبي داود؛ لأنه ثبت أن الوهم في رواية الدُّوري نفسها.



---

(١) هدي الساري ٤٤٥، تهذيب التهذيب ٢٣٦/١٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٢٣٧/١٠/ المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي.

الخاتمة:

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجه العلمية التالية:

١- أن قرائن ترجيح التعديل والتجريح من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، ومتطلبات التأهيل للنظر في الأسانيد والحكم على الأحاديث، وخدمة السنة النبوية وفق المنهج العلمي المعتبر.

٢- لا يلزم من ثقة الراوي قبول كلامه المخالف جرحاً وتعديلاً؛ لأن نقد الرجال يحتاج إلى خبرة تامة خاصة بهذا الفن سيما إذا فسر الجرح أو التعديل بما لا يُعتبر عند النقاد، ومن باب أولى رد كلام الضعفاء في الرواة، أو من عُرف بالاعتماد عليهم.

٣ – يُؤخر حكم المعدل المعروف بالتساهل إذا خُولف بجرح معتبر، وكذا إذا تبين تساهل الناقد المعتدل أو المتشدد.

٤- يُقدم حكم الناقــد المعتبر على غيره إذا تبين أن معرفته بالراوي أتم سيما إذا كان بلديه وعاصره ما لم يُخالف بقرينة أقوى.

٥- أن تقدم وفاة المخالف على وفاة الراوي من أسباب خفاء حال الراوي عليه، ورد حكمه المخالف لحكم معتمد، وسبق أن الإمام أحمد حسّن حال محمد بن يونس الكُدَيمي[1] مع أن جمهور النقاد على خلافه؟! وهو محمول على أن الإمام أحمد وثقه بناء على ما علمه من حاله قبل وفاته إذ توفي الإمام أحمد قبل الكُدَيمي بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي تبين فيها حاله لغالب الأئمة النقاد الذين رموه بالكذب.

٦ – أهمية معرفة مناهج النقاد الخاصة في الحكم على الرواة، حيث قد

---

(١) تطبيق رقم: (٣٥).

يكون سبب التعارض منهج مرجوح سار عليه الناقد كطريقة ابن حبان في تعديل المجاهيل من الرواة الذين اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات، وخالف فيه المنهج الراجح الذي اختاره جمهور الأئمة النقاد في تجهيلهم.

٧ – قد يستعمل الناقد أشهر مصطلحات التعديل في غير بابها كوصفهم الراوي بالصدق، والمراد به المعنى المقلوب الجارح، أو وصفهم له بالصلاح والمراد الورع لا الضبط.

٨ – يُحمل كلام الناقد في راوٍ مقرون بمن هو أضعف منه على التعديل النسبي الذي يُراد به علو مرتبة الراوي على صاحبه لا مطلق العدالة إن خالفه تجريح معتبر سيما إذا جرحه الناقد نفسه.

٩ – يُحكم بشذوذ القول المخالف لحكم الأكثر والأعلم والجرح مفسر بقادح كلي سيما إن كان الخلاف بين الرويات المنقولة عن الناقد نفسه أو كان الناقد متأخراً قد عُـــرف بكثرة التفرد والشذوذ في هذا الباب، أو كان صاحب بدعة يحكي عن النقاد المتقدمين ما يُخالف المحفوظ عنهم.

١٠ – لا أثر لكثرة القائلين بحكم في الراوي إذا ظهر أن عددهم غير معتبر بحيث يُقدم حكم الأقل كأن يُعرفوا بالتساهل، والمخالف معتدل، وكذا إن عُرفوا ببدعة يعدلون من وافقهم عليها من الضعفاء أو قلدوا أحدهم بلا مستند معتمد، أو كانوا من المتأخرين المشتهرين بكثرة التفـــرد والمخالفة.

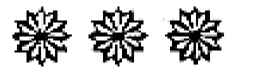
١١ – يندفع القول المخالف إذا لم تصح نسبته إلى الناقد، لضعف إسناده، أو علة متنه بنكارة فيه أو مخالفته للمحفوظ عن الناقد، أو خطأ في فهم ناقله.

١٢ – لا عبرة بتعديل الناقد المعروف ببدعة يُثني على من وافقه فيها من الضعفاء، أو تبين ضعف دعوى الحسد والتحامل العقدي.

١٣ – إذا تعدد حكم الناقد في الراوي فيحمل الحكم الموافق للجمهور

على أنه آخر أحوال الراوي الذي ظهر للناقد ما يرجحه.

وفي الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم أن ينفع بهذا البحث، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، ويغفر لنا ولوالدينا ولولاة أمورنا وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، تحقيق: د.محمد سعيد عمر، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لأبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: د.عبد الله بن مرحول السوالمة نشر: دار ابن تيمية في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن: محمد بن علي الحسيني، تحقيق: عبد الله سرور بن فتح محمد، نشر: دار اللواء في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للأمير أبي نصر علي بن هبة الله ابن جعفر ابن ماكولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر: محمد أمين دمج في بيروت.

٧. الأنساب، للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.

٨. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن: علي بن محمد بن القطان، تحقيق: د.آيت سعيد، نشر: دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٩. التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، نشر: دار الصميعي في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٠. تاريخ بغداد، لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.

١١. تاريخ أبي زرعة الدمشقي (عبد الرحمن بن عمرو النصري)، تحقيق: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٢. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دار الكتب العلمي في بيروت.

١٣. تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف نشر: دار المأمون للتراث في دمشق.

١٤. التأريخ، ليحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٥. تدريب الراوي، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف نشر: دار إحياء السنة في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٦. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: دار الفكر العربي.

١٧. ترتيب تأريخ ثقات أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: د.إكرام الله إمداد، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٩. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد في حلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠. التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أحمد أعراب، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب.

٢١. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر: دار الفكر في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٢. تهذيب الكمال، لأبي الحجاج: يوسف المزي، تحقيق: د.بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣. تهذيب اللغة، لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، نشر: دار القومية العربية في مصر، طبعة ١٣٨٤هـ.

٢٤. الثقات، للحافظ ابن حبان، نشر: مكتبة مدينة العلم في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٢٥. جامع الأصول من أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

٢٦. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، نشر: دار الكتب الإسلامية في القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٧. الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، لأبي عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ الدكتور: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة–.

٢٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، للإمام أبي عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة–.

٢٩. جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري، نشر: مكتبة الإيمان في المدينة المشرفة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٣٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ.

٣١. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: طارق ابن عوض الله، نشر: مكتبة التوعية الإسلامية في مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٢. الرواة المتكلم فيهم، انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم.

٣٣. سؤالات أبي إسحاق: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد بن محمد نور سيف، نشر مكتبة الدار في المدينة المشرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤. سؤالات البرذعي، انظر الضعفاء لأبي زرعة.

٣٥. سؤالات أبي بكر: أحمد بن محمد البرقاني، للدارقطني، تحقيق: د.عبد الرحيم القشقري، نشر: خانة جميلي في باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٦. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تحقيق: د.زياد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم في المدينة المشرفة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٧. سؤالات أبي عبد الرحمن: محمد بن الحسين بن محمد السلمي، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: سليمان آتش، نشر: دار العلوم في الرياض ١٤٠٨هـ.

٣٨. سؤالات أبي عُبيد الآجري، لأبي داود السجستاني، تحقيق: د.عبد العليم ابن عبد العظيم، نشر: دار الاستقامة في مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٩. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٠. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني، تحقيق. د.موفق عبد الله بن عبدالقادر، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤١. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٢. سؤالات مسعود السجزي للحاكم، تحقيق: د.موفق عبد الله بن عبدالقادر، نشر: دار الغرب

الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٣. سؤالات ابن هانئ، انظر: مسائل الإمام أحمد.
٤٤. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر: دار السلام في الرياض بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة–.
٤٥. السنن الكبرى، لأبي بكر: أحمد بن الحسين البيهقي، نشر: دار الفكر في بيروت.
٤٦. سنن النسائي الصغرى، لأبي عبد الرحمن: أحمد بن شعيب النسائي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة–.
٤٧. سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار البنداري، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٤٨. السنن، لعلي بن عمر الدارقطني، نشر: دار المحاسن في القاهرة.
٤٩. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٠. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، نشر: مكتبة المنار في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٥١. صحيح البخاري، انظر: الجامع الصحيح المختصر.
٥٢. صحيح مسلم، انظر: المسند الصحيح المختصر.
٥٣. الضعفاء، لأبي زرعة الرازي –مع كتاب: "أبو زرعة، وجهوده في السنة النبوية"– تحقيق: د.سعدي الهاشمي، نشر: دار الوفاء في المدينة المشرفة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
٥٤. الضعفاء الصغير للإمام البخاري، نشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٥. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر: أحمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٦. الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبد الله بن عبدالقادر نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٧. الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج: عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٥٨. الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثانية، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٥٩. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، نشر: دار بيروت، في بيروت ١٤٠٠هـ.

٦٠.علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب: محمود بن علي القاضي، تحقيق: حمزة ديب نشر: مكتبة الأقصى في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦١.العلل الواردة في الحديث النبوي، للدارقطني، تحقيق: د.محفوظ الرحمن السلفي نشر: دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٢.العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٣.العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروذي، تحقيق: وصي الله عباس نشر: مطبعة الدار السلفية في بومباي الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٤.فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب نشر: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية في الرياض.

٦٥.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: عزت علي عيد عطية، نشر دار الكتب الحديثة في القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٦٦.الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد: عبد الله بن عدي الجرجاني، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٧.الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب الحديثة في القاهرة، الطبعة الثانية.

٦٨.الكنى والأسماء للإمام مسلم، مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم ١٦٦٩ف، من المكتبة الظاهرية في دمشق رقم: ١.

٦٩.لسان العرب، لأبي الفضل: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر في بيروت.

٧٠.لسان الميزان، لابن حجر، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧١.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم: محمد بن حبان البستي تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي في حلب.

٧٢.مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية، طبعة ١٤١٦هـ.

٧٣.المحلى لابن حزم، تحقيق ك أحمد شاكر، نشر: دار التراث في القاهرة.

٧٤.مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، تحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٧٥.مسائل عبد الله بن الإمام أحمد: انظر: العلل ومعرفة الرجال.

٧٦.المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل، لأبي الحسين: مسلم بن الحجاج

القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح ابن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة–.

٧٧. مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشر: دار صادر في بيروت.

٧٨. مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.

٧٩. معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٨٠. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا، نشر: مكتبة الخانجي في مصر الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٨١. معرفة الرجال، ليحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية في دمشق ١٤٠٥هـ.

٨٢. معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبي، تحقيق: إبراهيم إدريس، نشر: دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٨٣. المعرفة والتأريخ، لأبي يوسف: يعقوب بن سفيان البسوي، تحقيق: د.أكرم ضياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٨٤. المغني في الضعفاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د.نورالدين عتر.

٨٥. من تكلم فيه وهو موثق، انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم.

٨٦. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، تحقيق: د.أحمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق.

٨٧. الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د.نور الدين بن شكري، نشر: أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٨٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار المعرفة في بيروت.

٨٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبدالحميد السعدني، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤.

٩٠. هدي الساري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.



فهرس الموضوعات: